



دليل ارشادي - تدريبي لإعداد موازنة عامة مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في العراق

محتويات

3	المقدمة
4	2.1 محتوى الدليل
4	3.1 مراجع (مصادر) الدليل
5	1.2- المدخلات:
6	1.1.2 مفهوم الموازنة العامة
7	2.1.2 انواع الموازنات العامة
11	3.1.2 أهداف الموازنة العامة للدولة
12	2.2 دورة الموازنة العامة
12	1.2.2 تخطيط الموازنة:
12	2.2.2 إعداد الموازنة:
13	3.2.2 إقرار الموازنة:
14	3.2 العلاقة بين الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين والموازنات الأخرى
14	المحور الثاني (وحدة التدريب الثانية):
15	1.3 مفهوم المساواة والعدالة بين الجنسين
16	2.3 مفهوم الجنس
16	3.3 مفهوم المساواة بين الجنسين
16	4.3 لماذا تعتبر المساواة والعدالة بين الجنسين مهمة في الموازنات؟
17	5.3 ما هي علاقة الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين بكل هذه المفاهيم؟
17	6.3 أدوار النساء والرجال
19	8.3 المعتقدات والأفكار والقيم التقليدية القائمة على المساواة والعدالة بين الجنسين
20	9.3 علاقات المساواة والعدالة بين الجنسين
20	4- أهداف الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين؟
25	المادة 3 حددت أهداف هذا القانون
26	الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين
31	المحور الثالث (وحدة التدريب الثالثة):
31	5. إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في سياقات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة
38	المحور الرابع (وحدة التدريب الرابعة):
38	6. خطوات ومراحل إعداد الموازنة العامة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين
52	7- تحليل جانب النفقات والإيرادات العامة في الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين
59	إعداد بيانات الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين
60	5.3 عملية من خمس خطوات لإعداد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين
61	بيان إعداد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين: ما هي؟
65	المحور الخامس (الوحدة التدريبية الخامسة)
65	8. توفير الإطار المؤسسي المناسب لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين
71	قائمة البلدان العربية التي لديها مبادرات حول الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين
73	مؤشرات هدف المساواة بين الجنسين في العراق للمدة 2017-2020

المقدمة

على الرغم من أن الكثير من البلدان في العالم ، بما فيها البلدان العربية، لديها برامج واستراتيجيات وبرامج للنهوض بالمساواة بين الجنسين، إلا أن تعميم المساواة والعدالة بين الجنسين في عمليات التخطيط والبرمجة واعداد الموازنات الاستراتيجية للمساواة والعدالة بين الجنسين ما يزال ضعيفاً.

لقد أصبح مبدأ "المساواة بين الجنسين" اليوم إنجازاً وقناعة متجسدة من خلال العديد من الالتزامات القانونية على المستويين الدولي والوطني، ويتم تنفيذه بشكل جاد في جميع المجالات، وبالذات فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

1.1 الهدف من إعداد هذا الدليل

تم إعداد هذا الدليل لتحقيق ما يأتي:

- المساعدة في تأمين متطلبات وقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين عند إعداد الموازنة العامة للدولة، بهدف الوقوف على مدى كفاءة وفعالية الإنفاق المبني على مقارنة المساواة والعدالة بين الجنسين في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الإناث والذكور في المجتمع العراقي وفي كافة المجالات.
- تمكين العاملين في مجال إعداد الموازنات من إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي الموجه للمساواة بين الجنسين في كافة المجالات.
- تزويد الميسرين والميسرات بأدوات ووسائل نظرية وعملية لتدريب موظفي وموظفات المؤسسات الحكومية على ادماج قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة للدولة، وإلى إيضاح المفاهيم ذات الصلة، والتعرف على تقنيات اعداد الموازنات الاستراتيجية للمساواة والعدالة بين الجنسين. ولهذا تمّ تصميم الدليل الإرشادي بطريقة موجزة وبسيطة لتسهيل الفهم والاستخدام.
- تقديم الدعم لوزارة المالية في جهودها الرامية لإعداد وتنفيذ موازنة عامة مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، من خلال رفع قدرات العاملين في مجال إعداد الموازنات وتنفيذها في دوائر ومؤسسات الدولة كافة، وبالذات تلك المعنيّة بتصميم برامجها ومشاريعها، وإنفاقها، وخدماتها على هذا الأساس.

2.1 محتوى الدليل

سيقتصر محتوى هذا الدليل على الأساسيات، ولكنه سيغطي في ذات الوقت جميع الجوانب العملية الضرورية لفهم المبادئ الأساسية لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.

يتكون هذا الدليل من أربع محاور رئيسية، كل منها ينقسم إلى عدة أقسام ثانوية، وكما يأتي:

المحور الأول (وحدة التدريب الأولى) : ويتناول إيضاح مفاهيم الموازنة العامة الأساسية ، مع التركيز بشكل خاص على بيان نوع ومحتوى الموازنة العامة للدولة، ومراحل إعدادها، والتي تشكل بمجموعها الإطار الرئيس لفهم موضوع الموازنة العامة للدولة.

المحور الثاني (وحدة التدريب الثانية): الإطار المفاهيمي للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ويتناول إيضاح مفاهيم ومبادئ الموازنة العامة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين: أي تلك المفاهيم والمبادئ الأساسية لتحقيق مقارنة المساواة والعدالة بين الجنسين ، مع بيان علاقتها بالموازنة العامة للدولة، وبيان القيود والمحددات والعقبات التي تواجه عملية إعداد وتنفيذ موازنة فاعلة وقادرة فعلاً على الإستجابة لمتطلبات واحتياجات المساواة والعدالة بين الجنسين.

المحور الثالث (وحدة التدريب الثالثة): ويتناول إيضاح عملية اعداد الموازنة العامة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين و تعرض هذه الوحدة تلك التفاصيل المتعلقة بكيفية اعداد موازنة قادرة على الحد من الفروقات المترتبة على وجود فجوة النوع بين الجنسين في المجالات المختلفة.

المحور الرابع (وحدة التدريب الرابعة): إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في سياقات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة .

المحور الخامس (وحدة التدريب الخامسة): توفير الإطار المؤسسي المناسب لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.

ويتناول كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين: وسيكون هذا المحور معنياً بتلك الجوانب المؤسسية والقانونية ذات الصلة باعداد وتنفيذ الموازنة العامة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين، وإضفاء الطابع المؤسسي على مراحلها كافة، كما تعرض بعض الدروس المستفادة من مبادرات البلدان التي اعتمدت موازنات مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.

3.1 مراجع (مصادر) الدليل

إنّ هذا الدليل يعتمد بشكل كبير على تجارب ومبادرات عدد من البلدان التي أعدت ونفذت موازنات عامة مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.. وتمّ إعداده استناداً إلى الدراسات والبحوث والتقارير (المحلية والدولية) ذات الصلة .

2. المحور الأول (وحدة التدريب الأولى):

الإطار المفاهيمي والإجرائي "المؤسسي" للموازنة العامة للدولة.

1.2- المدخلات:

- 1.1.2 - مفهوم الموازنة العامة
- 2.1.2 - أنواع الموازنات العامة
- 3.1.2 - أهداف الموازنة العامة
- 2.2- دورة الموازنة العامة
- 1.2.2- تخطيط الموازنة العامة
- 2.2.2- إعداد الموازنة العامة
- 3.2.2- إقرار الموازنة العامة
- 3.2 - علاقة الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين بأنواع الموازنات الأخرى

مخرجات المحور الأول (وحدة التدريب الأولى) :

في نهاية هذه الوحدة، ينبغي على المشاركين والمشاركات أن يكونوا على دراية بما يأتي:

- التعرف على تفاصيل الإطار القانوني المنظم للموازنة العامة (قوانين وأنظمة وتعليمات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة).
- تحديد مسؤوليات وواجبات إعداد الموازنة العامة للدولة (المراحل والجهات الفاعلة والجدول الزمني).
- كيفية قراءة وفهم وتحليل الموازنة.

و بعد التدريب، يجب أن يكون المشاركون والمشاركات قادرين على الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي الموازنة العامة، ولماذا هي أداة سياسية مهمة؟
- ما هي تصنيفات الموازنة العامة، وما هي الطرق المختلفة لتصنيف وتبويب الإيرادات والنفقات العامة.
- ما هي الأنماط المختلفة لإعداد الموازنات العامة للدولة.
- لماذا من المهم فهم مسار وعملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة؟
- لماذا، ومتى، وكيف، تكون الموازنة العامة للدولة هي الأساس في إعداد موازنات مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين؟

1.1.2 مفهوم الموازنة العامة

- إنَّ الموازنة العامة للدولة هي الخطة المالية اللساسية التي تحدد اهداف الدولة وسياستها وبرامجها في كيفية الاستغلال اللامثل للموارد وعملية توزيعها تبعاً للأولويات الوطنية، وتنهض بدور رئيس في تكوين الناتج المحلي اللجمالي من خلال اللانفاق الحكومي ومن ثم تخلق دخلاً وطاقات انتاجية جديدة في البلاد.
- كما يمكن بواسطة الموازنة العامة للدولة تفادي التضخم غير المرغوب به، واعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات اللاجتماعية المختلفة من خلال ما تفرضه من ضرائب او تدفعه من نفقات .
- تأتي أهمية الموازنة العامة من الناحية السياسية من كونها انعكاس لبرنامج عمل الحكومة خلال مدة محدودة من الزمن، وانها لترجم خطة الدولة الى مبالغ مالية (تخصيصات) بهدف الإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، وإنجاز عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمستدامة.

التعريفات الرئيسية لمفهوم الموازنة العامة:

- ان الموازنة العامة للدولة هي الخطة التي تقوم بتنبؤ مدروس لنفقات الدولة وايراداتها والتي تعكس سياسات الدولة المختلفة من حيث تحديد أولويات اللانفاق واختيار البرامج والمشاريع التي تحقق الأهداف العامة) .
- وتعرف الموازنة العامة كذلك بأنها (تقدير مفصل لنفقات الدولة وايراداتها لمدة مقبلة من الزمن وانها الاداة الرئيسية التي تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو اللاقتصادي والعدالة اللاجتماعية) . ويتبين من هذا التعريف ان الموازنة العامة للدولة تستند الى عنصرين اساسيين هما التقدير والاعتماد فبالنسبة الى التقدير فإنه يتمثل في تقدير ارقام تمثل اللايرادات العامة التي ينتظر ان تحصل عليها السلطة التنفيذية وكذلك النفقات العامة التي ينتظر ان تنفقها للأشباع الحاجات العامة للشعب وذلك خلال فترة مالية مستقبلية غالباً ماتكون سنة .
- اما بالنسبة الى الاعتماد فيقصد به حق السلطة التشريعية واختصاصها في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من ايرادات ونفقات عامة، وعلى هذا اللساس فإن الموازنة العامة تبقى مجرد مشروع نمقترح للموازنة، إلى أن تتم المصادقة عليها وأعتمادها من قبل السلطة التشريعية

2.1.2 انواع الموازنات العامة

هناك اربعة انواع من الموازنات من حيث التطور والمنهج واسلوب الاعداد وتتمثل بما يأتي :

الموازنة التقليدية (موازنة البنود) :

يعد هذا النوع من الموازنات من اقدم الانواع التي تم استخدامها ومازالت تستخدم حتى الوقت الحاضر لما تتصف به من يسر وبساطة في الاعداد والعرض والتنفيذ والرقابة.

- بدأ تطبيق موازنة البنود عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية لتكون موازنة تنفيذية شاملة اذ تصنف النفقة تبعاً لنوعيتها وليس للغرض منها، أي يتم حصر المصروفات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسة وفرعية.
- وتساعد موازنة البنود على ضبط الانفاق في الحدود التي وضعتها الدولة وتتميز بتركيز الرقابة على جباية الاموال وانفاقها من خلال تقسيم جهات وبنود الإنفاق، كل بند على حدة، مع تحديد التخصيصات المالية المرصودة له. وهذه التخصيصات يتم التعبير عنها بأرقام صماء لا تعبر عن أي نهج أو تصور تنموي. وهذا النوع من الموازنات ما يزال معتمداً من قبل بلدان عديدة من بينها العراق.
- إنّ هذا النوع من الموازنات العامة يعد غير فعال في تحليل العلاقة بين التمويل (الإنفاق) من جهة، وبين النتائج المتحققة من هذا التمويل (أو جدوى الإنفاق) من جهة أخرى.
- وبالرغم من بعض المزايا التي تتصف بها موازنة البنود (كسهولة إعدادها، والرقابة عليها)، فإنها تتعرض لانتقادات كثيرة منها ما يأتي :

- أ. موازنة البنود مهمة لأغراض رقابية وللتقيس كفاءة الأداء .
- ب. اوجه الانفاق لاتكون واضحة بشكل محدد وتتسم بالغالب بالعمومية .
- ج. لاتركز موازنة البنود على مخرجات الأنفاق وانما تركز كثيرا على المدخلات .
- د. ضعف المرونة عند التنفيذ لأن التخصيصات مرصودة لبنود محددة فقط .
- هـ. عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية .

موازنة البرامج والأداء :

- ظهر مفهوم موازنة البرامج والاداء في الولايات المتحدة الأمريكية عامي 1954- 1955 ، ونال لاحقاً اهتمام الكثير من الدول.

- إن موازنة البرامج والأداء ماهي الا تبويب حديث لحسابات الموازنة، ويتم من خلاله التركيز على ماتقوم به الحكومة من برامج ومشروعات. أي انها تركز على الهدف ذاته وليس على وسائل تحقيق ذلك الهدف، لأن التبويب التقليدي للموازنة يظهر فقط ماتشتره الحكومة، ولكن لا يظهر البرامج التي من أجلها تم الشراء، ولامدى الأناجاز الذي تحقق من هذه البرامج.
- وهكذا تعمل موازنة البرامج والأداء على ابراز وظيفة جديدة للدولة، هي وظيفة الرقابة الإدارية بدلا من التركيز على وظيفة الرقابة المالية التقليدية .

ويحقق تطبيق اسلوب موازنة البرامج والأداء مزايا عديدة منها :

1. اعطاء صورة دقيقة عن حجم الانفاق الحكومي من خلال تحديد علمي مسبق بتكلفة ماسيتم تنفيذه من أعمال وبرامج ومشروعات.
2. توسيع صلاحيات مدراء الدوائر في مجال التخطيط والرقابة الذاتية وبالمقابل تؤدي الى تحملهم مسؤولية عدم الكفاءة التي قد تحصل في الاداء .
3. رفع كفاءة اداء اجهزة الرقابة المالية والادارية من خلال اضافة مؤشرات جديدة للتقويم والرقابة.
4. تنسيق البرامج والانشطة الحكومية ومنع الازدواج والتعارض الحاصل فيها .
5. مرونة توزيع المخصصات على المهام والانشطة وفقا لأهميتها، بما يؤدي الى الاستخدام الامثل للموارد .
6. رفع كفاءة الوحدات الحكومية في ادارة وتنفيذ البرامج والمشروعات الحكومية .
7. ترجمة سياسة الدولة واهدافها الى برامج تعالج المشاكل اللاساسية وذلك في صورة واضحة ومبسطة.

ويواجه تطبيق هذا الاسلوب عددا من الصعوبات والمعوقات ومنها الأتي :

1. نقص الموظفين المؤهلين عمليا وفنيا لتنفيذ مثل هذا النوع من الموازنة .
 2. صعوبة ربط الاداء بالهدف وصعوبة قياس الفاعلية .
 3. ارتفاع تكلفة التطبيق لما يتطلبه من جهود واعباء .
 4. صعوبة تقبل الجهاز الاداري والمالي للتغيير ومقاومته له .
 5. صعوبة تغير الانظمة المحاسبية لتتوافق والعمل على هذا النوع من الموازنة .
 6. عدم ملائمة الهياكل التنظيمية للجهاز الاداري للدولة لتطبيق هذا النوع من الموازنة .
 7. اهتمامها بالمشاريع والخطط على المدى القصير (لمدة سنة واحدة) .
- ونتيجة لنقاط الضعف التي تتصف بها موازنة البرامج والاداء والمعوقات في تطبيقها تم استحداث موازنة التخطيط والبرمجة.

موازنة التخطيط والبرمجة :

- إنَّ من أهم العوامل التي ساعدت على بلورة هذا النوع من الموازنة هو الاعتراف بجانب التخطيط كأحد الأعمدة الرئيسية في اعداد الموازنة وضرورة اتباع اللسس العلمية في عملية اتخاذ القرارات كأستخدام اسلوب "تحليل التكلفة والعائد" في القرارات الخاصة بالأنفاق الحكومي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أوّل من قام بتطبيق هذه الموازنة(1961- 1965).
- تعرف موازنة التخطيط والبرمجة على انها (طريقة او منهج عملي لأتخاذ القرارات وذلك عن طريق توفير البيانات والمعلومات التي تتعلق بالتكاليف والمنافع لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة وقياس النواتج او المخرجات لتسهيل تحقيق هذه الاهداف بشكل أكثر فعالية) .
- يعد هذا النوع من الموازانات تطويرا لموازنة البرامج واللداء، فألى جانب مزايا موازنة البرامج واللداء نجد ان موازنة التخطيط والبرمجة تربط بين البرامج والاهداف على المستوى القومي وعلى مستوى الوحدات اللدارية، كما أن موازنة التخطيط والبرمجة تنظر الى وظيفة التخطيط كمرحلة اساسية من مراحل الموازنة العامة للدولة، وتعمل على تحديد البدائل وتقوم بتقييمها لأختيار البديل الافضل ومتابعة تنفيذه.
- و يعاب على هذه الموازنة كونها اداة تخطيطية طويلة الاجل تهتم بالدرجة الأولى بالمستوى القومي ، كما أنّها تهتمّ اساساً بعملية أخذ القرارات المتعلقة بأختيار البرامج وتحديد حجم المخرجات دون الاهتمام او الدخول في تفاصيل التخطيط والتنفيذ ومواجهة المشاكل اليومية لعمليات التنفيذ .
- كما يهتم هذا النوع من الموازانات بالبحث عن اساليب التغلب على او معالجة مشاكل معينة اكثر من البحث في تحقيق أهداف افضل، ولهذا فهي تصلح للإستخدام في الدول المتقدمة، وليس في البلدان النامية.

الموازنة الصفرية :

- بدأ التفكير في اعداد الموازنة على اللساس الصفري في عام (1968) وتم تطبيقها في الشركات الصناعية وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة الامريكية عام (1977).
- تُعرّف هذه الموازنة على أنها "أداة ادارية عملية لتقييم الانفاق تهدف الى اعادة توجيه ومناقلة التخصيصات المالية من برامج ذات افضلية متدنية الى برامج ذات أولوية قصوى، وهذا يؤدي الى تحسين الفاعلية والكفاءة وتقليل حجم التخصيصات المالية المعتمدة .

- كما أن مرحلة اعداد الموازنة الصفرية تبدأ من قاعدة الهرم اللاداري الى أعلى هذا الهرم، بمعنى ان مختلف المستويات اللادارية تقوم بتوضيح وبيان جميع النشاطات التي تقوم بها ومدى جدواها والمبالغ اللازمة لتنفيذها، وأن يتم البدء بالدراسة من نقطة الصفر.
- تقوم الموازنة الصفرية على أساس عدم الاهتمام بالتخصيصات الواردة في الموازنة السابقة عند اعداد مشروع الموازنة الجديدة، والبدء من جديد، أي من نقطة الصفر.
- ومن الميزات الإضافية للموازنة الصفرية أنها تقوم على اللامركزية الإدارية والمالية، كما أنها تزيد من دقة تحديد الاهداف وزيادة كفاءة المؤسسات والجهزة الحكومية لان اللداء سيخضع للتقويم المستمر.
- كما أن الموازنة الصفرية تعطي قدرا اكبر من المرونة للأدارة العليا فيما يتعلق بأعادة توزيع الموارد او اجراء تغييرات في هيكل الموازنة العامة بالنسبة للوحدات التنظيمية.

موازنة الحقوق :

- يتم اعداد هذا النوع من الموازنات بهدف متابعة مدى وفاء الدولة والتزامها بحقوق الفئات المجتمعية المختلفة مثل (موازنة حقوق الطفل وموازنة حقوق المرأة أو تلك الخاصة بالطبقات الأكثر فقرا، أو الفئات الهشة(والمهمشة) من السكان.
- والهدف من اعداد موازنة الحقوق هو استخدام هذا النوع من الموازنات في ادارة حوار مجتمعي حول أولويات الانفاق العام، وكيفية توجيهه نحو الوفاء بالحقوق المختلفة لفئات المجتمع.
- وهذا النوع من الموازنات يوجد في العديد من بلدان العالم سواء في البلدان المتقدمة او النامية كما تقوم بعض الحكومات بأعداد موازنات الحقوق كجزء تكميلي لموازنتها العامة , وذلك لتحقيق أهداف منها:
- اقناع المجتمع بتخصيص جزء او مزيد من الانفاق العام على بعض البرامج ذات الصلة بحقوق الفئة محل الاهتمام، مثل المرأة والطفل والفئات الهشة من السكان .
- اظهار مدى التقدم في تحقيق وعودها السياسية والاجتماعية تجاه الفئات الأكثر ضعفاء او المهمشة في المجتمع .
- لتوضيح مدى إيفاء الدولة (من الناحية المالية) بالالتزامات والتعهدات الدولية في مجال حقوق المرأة والطفل.
- ان الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي هي احدى انواع موازنات الحقوق التي تهتم بصيانة حقوق المساواة والعدالة بين الجنسين (رجالاً ونساءً) .

3.1.2 أهداف الموازنة العامة للدولة

تسعى الدول والحكومات، من خلال إعداد الموازنات العامة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وهي:

- تخصيص الموارد الإقتصادية العامة بما يتماشى مع مبدأ الكفاءة: ويتعلق هذا الدور للموازنة بقيام الحكومة بدور المنتج للسلع العامة، وتشبيد البنى التحتية الرئيسية (طرق، جسور، ماء، مجاري، سدود..)، والقيام بمهام الدفاع والأمن وتطبيق القانون، وما إلى ذلك من مهام. كما تقوم الحكومة أيضا بدور المنظم والضابط لإيقاع النشاط الإقتصادي، حيث تقوم بسن القوانين المتعلقة بدعم بعض النشاطات، وفرض الضرائب، وفض المنازعات، وبسط سلطة القانون على الجميع، ونشاطات أخرى.
- توزيع الدخل القومي بما يتماشى مع مبدأ العدالة: ويتعلق هذا الدور في الغالب بجانب الإيرادات من الموازنة، حيث يتم تصميم نظام ضريبي يعتمد على إيرادات تتناسب بشكل أو بآخر مع الدخل.
- تحقيق الاستقرار الإقتصادي: ويتم ذلك عن طريق وضع موازنات تتلاءم مع متغيرات الاقتصاد الكلي، ومنها البطالة والتضخم والنمو الإقتصادي.
- تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي تقوم الإدارات الوطنية او المحلية من خلالها بإتخاذ قراراتها المالية وتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية. كما أنها تُعد بالنسبة للمجتمع المدني الأداة الأكثر أهمية لضمان أن يكون المواطنون جزءا من هذا المسار في إطار مقارنة تشاركية ما انفكت تعرف رواجاً منذ سنوات، وتُسمى بـ (الموازنة التشاركية).
- لا تأخذ المنهجيات المختلفة المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة "التقليدية" تلك الفوارق الموجودة بين النساء والرجال والشباب وذوي الإحتياجات الخاصة، على مستوى الحقوق والاحتياجات والمسؤوليات والإمكانات بنظر الاعتبار، حيث يتم بناء هذه المنهجيات بالأساس على غرار النماذج الإقتصادية الأخرى المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات العامة القائمة على تماثل احتياجات جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن اختلاف ظروفهم، واحتياجاتهم، ومواقعهم الإقتصادية والإجتماعية.
- إن الموازنة هي وثيقة قانونية كما أسلفنا، لأنها تجسد التفويض السنوي الذي يمنحه البرلمان للحكومة لتنفيذ برنامجها الحكومي، هذا إضافة لكون الموازنة العامة هي عبارة عن مستند محاسبي يعمل على توثيق بيانات عامة ذات صلة بالإيرادات والمصروفات.

2.2 دورة الموازنة العامة

- يتم إعداد الموازنة والتصويت عليها وتنفيذها، ومراقبة التصرفات المالية المرتبطة بها من خلال قانون الموازنة العامة، الذي يتم من خلاله معرفة وتوثيق جميع أنواع البيانات والبرامج ذات الصلة بالموازنة.
- وفي العديد من البلدان، تتم الموافقة على قانون الموازنة العامة لمدة عام واحد فقط، ومع ذلك يمكن استخدامها أيضاً لأكثر من سنة، أو يمكن أدرجها كخطة مالية سنوية في إطار "استراتيجية للموازنة" تمتد على مدى ثلاث سنوات (كما هو الحال في العراق).
- يتم إعداد الموازنة العامة من حيث المبدأ كل عام (أو سنة مالية)، والمدة بين موازنة وأخرى تسمى دورة الموازنة. في السنغال مثلاً، تبدأ دورة الموازنة في 1 يناير/ كانون الثاني، وتنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام. ودورة الموازنة هذه تتزامن مع السنة التقويمية. في العراق كذلك تبدأ دورة الموازنة استناداً لهذا التوقيت، وتكون لسنة مالية محددة (مثلاً للسنة المالية 2023) حيث تبدأ من 1-1، وتنتهي في 31-12، خلافاً لمصر التي تبدأ دورة الموازنة العامة فيها في 1 تموز وتنتهي في 30 حزيران (وتكون الموازنة فيها للسنة المالية 2022-2023).
ويمكن إيضاح دورة الموازنة من خلال تتبّع مراحلها المختلفة من الإعداد إلى التشريع، وصولاً إلى التنفيذ، وكما يأتي:

1.2.2 تخطيط الموازنة:

ويشمل تقويم كفاءة أداء إدارة الموازنة العامة السابقة، وتقديرات الإيرادات والمصروفات للموازنة العامة الحالية، وكذلك ترتيب الأولويات في اختيار الأنشطة والمشاريع، وهي كلها عمليات تندرج في إطار البدء بإجراءات التخطيط لإعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية القادمة.

2.2.2 إعداد الموازنة:

ويشمل ذلك إصدار تعليمات إعداد الموازنة العامة (بشقيها التشغيلي والاستثماري) من قبل وزارة المالية ووزارة التخطيط، وإرسالها إلى الوزارات القطاعية لغرض إعداد الميزانية التخطيطية (التقديرية) الخاصة بها. وعلى وفق هذه التعليمات يتم إعداد مشروع قانون الموازنة العامة المقترح لسنة مالية واحدة، و "استراتيجية الموازنة" لثلاث سنوات مالية (كما هو معمول به في العراق).

3.2.2 إقرار الموازنة:

تقوم الحكومة (مجلس الوزراء) باستلام مشروع الموازنة المقترح بعد انجازه من قبل وزيرى المالية والتخطيط. وبعد مناقشة مشروع الموازنة في مجلس الوزراء، والمصادقة عليه، يقوم مجلس الوزراء بإرسال مشروع الموازنة المقترح إلى البرلمان (أو مجلس النواب). وبعد مناقشة تفاصيل مشروع الموازنة العامة في البرلمان (مجلس النواب)، يتم إما المصادقة عليه، أو اقتراح تعديلات معينة بصدده (وفي هذه الحالة يعاد مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء لبحث إمكانية إجراء التعديلات المطلوبة عليه). وفي حال عدم وجود تعديلات على مشروع الموازنة، يقوم مجلس النواب بالمصادقة عليها، وإرسالها إلى رئيس الجمهورية لتوقيعها، ومن ثم إصدارها كقانون في الجريدة الرسمية.

إن إصدار قانون الموازنة العامة، ونشره في الجريدة الرسمية (جريدة الوقائع العراقية مثلاً)، يتيح للحكومة التحكم بالنفقات لمدة معينة، من أجل ضمان إنفاق الأموال بشكل فاعل وكفوء على الأنشطة والقطاعات المُستهدفة.

مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة (العراق أنموذجاً)

- الخطوة 1: تحديد الأهداف الرئيسية للموازنة العامة في إطار مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- الخطوة 2: توصية مجلس الوزراء بإعتماد تلك الأهداف من قبل الوزارات القطاعية، ووحدات الإنفاق.
- الخطوة 3: إرسال تعليمات إعداد الموازنة العامة على مستوى وحدات الإنفاق الفرعية في كل وزارة.
- الخطوة 4: اجتماعات التحضير لإعداد الموازنة على مستوى كل وزارة.
- الخطوة 5: إحالة مقترحات الموازنة (التخطيطية - التقديرية) إلى ديوان الوزارة المسؤولة عن إعدادها والإتفاق على تفاصيل الإنفاق (والتخصيصات المطلوبة) فيها، وإقرارها بصيغتها النهائية.
- الخطوة 6: إرسال الموازنات (التخطيطية - التقديرية) المُعدّة من قبل الوزارات القطاعية، ووحدات الإنفاق، إلى وزارة المالية/ دائرة الموازنة، لمناقشتها، وتحديد تخصيصات الموازنة "التشغيلية - الجارية" على وفقها.
- الخطوة 7: مناقشة وإقرار مشروع الموازنة "التشغيلية" المقترح من قبل وزارة المالية.
- الخطوة 8: إعداد الموازنة الإستثمارية من قبل وزارة التخطيط، والإتفاق على تخصيصاتها بالتنسيق مع وزارة المالية.
- الخطوة 9: إنجاز مشروع الموازنة المقترح (بشقيّه التشغيلي والإستثماري) من قبل وزارة المالية، وإرساله إلى مجلس الوزراء.
- الخطوة 10: مناقشة وإقرار مشروع قانون الموازنة العامة المقترح في مجلس الوزراء.
- الخطوة 11: تقديم مشروع الموازنة العامة المقترح إلى البرلمان (مجلس النواب)
- الخطوة 12: مناقشة مشروع الموازنة العامة المقترح والتصويت عليه بهدف إقراره في البرلمان (مجلس النواب).

الخطوة 13: إرسال قانون الموازنة العامة إلى رئيس الجمهورية لتوقيعه.

الخطوة 14: نشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية (وإسمها في العراق/ مثلاً/ "جريدة الوقائع العراقية")، لتصبح بذلك واجبة التنفيذ من قبل جميع الوزارات القطاعية، والجهات غير المرتبطة بوزارة، ووحدات الإنفاق الأخرى.

الخطوة 15: تقوم وزارة المالية بإعداد تعليمات تنفيذ الموازنة العامة (للسنة المالية المحددة)، وتقوم بإعدامها (مع قانون الموازنة العامة النافذ) على جميع وحدات الإنفاق.

3.2 العلاقة بين الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنات الأخرى

- هناك علاقة وثيقة ما بين الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ، وموازنة البرامج والأداء.
- إنَّ النمط التقليدي لإعداد الموازنات العامة لا يُساعد على إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- إنَّ الموازنة العامة هي أداة لتحقيق أهداف السياسة المالية.. ومن بين أهم هذه الأهداف هو إيصال الخدمات بكفاءة وفعالية للمستخدم النهائي.
- على سبيل المثال (ليس من المهم عدد المدارس التي تبنى ولكن الأكثر أهمية هو: هل تم البناء بمواصفات تتسم بالجودة، وبما يتناسب مع احتياجات المستفيدين منها ؟
- إن من الأسباب الرئيسة لربط الموازنات الحديثة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي كون هذه الموازنات تُراعي جودة الخدمات العامة المقدمة لافراد المجتمع، ومدى استجابتها لمطالب واحتياجات الافراد.
- ومن الملاحظ ان هناك صفات مشتركة بين الموازنات الحديثة والموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي في الاعداد والتطبيق والاهداف وقياس الاثر .
- وفي نهاية الأمر فأن لكل نوع من انواع الموازنات الحديثة سلبيات وايجابيات وقد يكون هناك نوع من انواع الموازنات الحديثة صالحا للتطبيق في دولة ما ولايصلح للتطبيق في دولة اخرى، وذلك يعتمد بطبيعة الحال على عوامل ومعايير تساعد على تطبيق ذلك النوع من الموازنات دون غيرها .

المحور الثاني (وحدة التدريب الثانية):

3. الإطار المفاهيمي والإجرائي "المؤسسي" للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين من الضروري فهم المقصود بمفاهيم مثل المساواة والعدالة بين الجنسين / الجنس.

1.3 مفهوم المساواة والعدالة بين الجنسين

يعرف المساواة والعدالة بين الجنسين على انه الفرق بين المرأة والرجل في العلاقات والأدوار والمكانة الاجتماعية. كما يعبر عمّا يمكن أو لا يمكن للمرأة أو الرجل أو الشباب القيام به أو فعله أو قوله (أي التصرفات والسلوك والمهام والمسؤوليات المتوقعة من كل منهما).

- ويشير مصطلح المساواة والعدالة بين الجنسين إلى بناء اجتماعي للأدوار والمسؤوليات والفوائد والفرص المختلفة المرتبطة بكون الشخص رجلاً أو امرأة.
- يختلف مفهوم المساواة والعدالة بين الجنسين من مكان إلى آخر ومن زمن لآخر، ويتأثر بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المتغيرات.
- يحيل المساواة والعدالة بين الجنسين إلى "المكانة" التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة في جميع مراحل حياتهما بصفتها ذكراً أو أنثى. وهو بذلك يختلف عن "الجنس" الذي يحيل إلى الخصائص والصفات البيولوجية والفيزيولوجية التي يتحدد الذكور والإناث على أساسها. إن الخصائص البيولوجية التي يتحدد "الجنس" على أساسها ثابتة ولا تتغير بمرور الوقت أو عبر البلدان أو الثقافات، بينما "المكانة" ليست كذلك.
- يتم توزيع الأدوار المحددة اجتماعياً للرجل والمرأة على هذا الأساس. وهي أدوار لا علاقة لها بطبيعة الجنس البيولوجي، وإنما بالتعلم والتمكين، كما أن هذه الأدوار تتغير بمرور الزمان وفي المكان وتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى.
- وبناءً على هذه البنية الاجتماعية للمساواة والعدالة بين الجنسين، توزع أيضاً المهام والمسؤوليات والحصول على الموارد والتحكم فيها، ومن ذلك التوقعات والخصائص الشخصية التي يعتبرها مجتمع ما، ملائمة ومناسبة لهوية كل من الرجال والنساء.
- ترتبط المساواة والعدالة بين الجنسين عموماً بحالات اللامساواة في التّفوذ بين النساء والرجال، وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية.
- يقر مصطلح المساواة والعدالة بين الجنسين بالتقاطع بين تجربة النساء على صعيد التمييز وانتهاك حقوقهن الإنسانية وليس فقط بالاعتماد على جنسهن، بل كذلك من خلال علاقات قوى أخرى كالانتماء العرقي أو الطائفي أو الطبقي أو العمر، أو القدرة/العجز، أو مجموعة من العوامل الأخرى، بما في ذلك انتمائهن للمناطق الريفية أو الحضرية.

2.3 مفهوم الجنس

ماذا نعني بالجنس؟

الجنس هو :

- مجموعة الخصائص البيولوجية والوراثية والجينية التي تصنف الأفراد إلى صنفين: ذكر وأنثى.
- اختلاف في الكروموسومات والجينات والأعضاء التناسلية الوظيفية-الإيجابية.

3.3 مفهوم المساواة بين الجنسين

ما ذا نعني بـ المساواة بين الجنسين؟

- تشير المساواة بين الجنسين إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان.
- وتعني المساواة بين الجنسين أن مصالح واحتياجات وألويات الرجال والنساء تؤخذ في الحسبان عند صنع السياسة، وأتخذ القرار.
- وغالبًا ما يكون هناك خلط بين المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص. إن مفهوم تكافؤ الفرص يعني الوصول المتكافئ إلى الفرص من قبل النساء والرجال وكذلك للفتيات والفتيان.
- في مهمتها الرئيسية المتمثلة في تقديم الخدمات للمواطنين والمواطنات، يجب على الحكومات أن تدرك أن الرجال والنساء مختلفون بشكل طبيعي، وبالتالي فإن لديهم احتياجات مختلفة وفرص وقيود مختلفة، مما يتطلب مراعاة اختلافاتهم، حتى تقدم لهم خدمات ملائمة. لذا، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار الموضوعات ذات الصلة بالمساواة والعدالة بين الجنسين.

4.3 لماذا تعتبر المساواة والعدالة بين الجنسين مهمة في الموازنات؟

- إن قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين يمكن التعبير عنها بمؤشرات إحصائية أو اجتماعية، بسبب انعدام المساواة بين الرجال والنساء، الناتج عن التهميش أو التمييز داخل المجتمع.
- تزيد الموازنات غير المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين من عدم المساواة، من حيث تعامل الرجال والنساء على قدم المساواة، وكذلك الفتيات والفتيان (وغيرهم من الفئات المحرومة)، دون الأخذ بعين الاعتبار اختلافاتهم واحتياجاتهم، مما يجعلها ميزانيات عمياء. في المقابل، فإن الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين تهتم باحتياجات النساء والرجال، وبكيفية تدبير الموارد المخصصة لتلبية هذه الاحتياجات.

5.3 ماهي علاقة الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين بكل هذه المفاهيم؟

- إن مصطلح "الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين" يشير بشكل عام إلى الموازنات الحكومية التي تصاغ استناداً إلى تقدير الاختلاف في أدوار واحتياجات النساء والرجال في المجتمع.
- وتقوم الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين بمهمة تقييم الآثار المترتبة على اتخاذ أي إجراء مخطط له على النساء والرجال والمجموعات المستهدفة الأخرى.
- تشمل هذه العملية جميع التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة بقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين في جميع المجالات، وعلى جميع المستويات. والهدف من ذلك هو ضمان تمتع الرجال والنساء بذات المزايا، والحد من النتائج المترتبة على عدم المساواة.
- وهذا يعني ببساطة أنه يجب تخصيص الموارد استجابة لقدرات وقيود واحتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان وأي فئة مستهدفة أخرى.

الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

تعني بناء هيكل (و محتوى) الموازنة العامة بشكل يحقق تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وأفراده، رجالاً ونساءً وأولاداً وبنات، وذلك من خلال إعادة جدولة الأولويات على صعيد النفقات ومصادر تحصيل الإيرادات، من أجل المساعدة على تحقيق هذه العدالة الاجتماعية على أرض الواقع.

وهذا يعني:

- تحديد وفهم احتياجات كل فئة مجتمعية.
- الوصول إلى توزيع عادل للموارد المالية المتاحة حسب احتياجات وتوقعات وطموحات كل فئة مجتمعية
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإعادة تصميم البرامج والخطط التنموية وتوجيهها للوصول إلى حالة من المساواة بين جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم، وإلى استغلال الموارد المالية المتاحة للاستغلال الأمثل.
- التأكد من وجود فرص متساوية للجميع للوصول إلى الموارد والمصادر المتاحة في المجتمع وإلى ما تقدمه الدولة من خدمات وإمكانات.

6.3 أدوار النساء والرجال

هي مجموعة من المعايير السلوكية التي تُعد مقبولة اجتماعياً لكل من دور الرجال والنساء في مجتمع ما وفي زمن ما. وبالتالي، هناك فرق واضح بين ما يعتبره المجتمع وظائف للرجال ووظائف للنساء سواء كان ذلك داخل أو خارج المنزل. إن تقسيم الأدوار بين

النساء والرجال يُحدّد وفقاً لجنسهم، ولأن هذه الأدوار يحددها المجتمع،

فهي إذًا :

- مكتسبة
- تتغير بتغير الزمان
- تختلف داخل وبين الثقافات

ومن أهم ادوار المساواة والعدالة بين الجنسين ما يأتي:

1. الدور الانتاجي

هو أي إنتاج لعمل ما بمقابل مادي. إنه العمل الذي يتم تسعييره وتقديره كعمل يمارسه الأفراد أو المجتمعات، لذا فإن الأنشطة الانتاجية تشمل جميع الأعمال التي تسهم في الدخل والرفاه الاقتصادي والتقدم في الأسرة والمجتمع. إن قيام النساء ببعض الأدوار "الإنتاجية" يبقى دون مقابل، كمشاركة النساء في الأعمال الزراعية ورعاية الماشية والصناعات الغذائية بهدف بيعها وغيرها من الاعمال الحرفية التي تقوم بها النساء في المنزل. إلا أن المجتمع يميّز بين الأدوار التي تقوم بها النساء والرجال داخل وخارج المنزل. فالرجال قد يعملون كطباخين او خياطين او عمال تنظيف خارج المنزل، ويعد ذلك دور انتاجي ومقبول اجتماعيا. وعلى الرغم من أن العمل الذي تقوم به النساء (داخل المنزل)، هو ذاته العمل الذي يقوم به الرجال (خارج المنزل)، إلا أن هناك تمييز واضح حسب المكان الذي يمارس فيه العمل، حيث أن عمل الرجال خارج المنزل مقدّر اجتماعيا ولديه قيمة اقتصادية، في حين لا يعتبر العمل المنزلي عملاً وهو غير مئمن اجتماعيا وماديا في مجتمعنا ولا يدخل في حساب الدخل القومي.

2. الدور الانجابي

الدور الانجابي ، أو دور "الرعاية" .. وهو العناية بالمنزل وأمراده على سبيل المثال، الطبخ، والغسيل، والتنظيف، والتمريض، وتربية الأولاد، والعناية بهم. وغالباً ما تُنَاط هذه الأدوار بعهدة النساء دون الرجال .

3. الدور المجتمعي

يشمل هذا الدور الأعمال التي تجرى عادة في المجال العام ويضم الأنشطة الثقافية والاجتماعية ويؤدي الى تبؤ مكانة أكبر في المجتمع. وفي العادة يكون لدى الرجال وقت أكبر للقيام بهذا الدور أكثر من النساء، وبالتالي فهم يتمتعون بتمثيل أكبر على الصعيد السياسي وصنع القرار في المجتمع.

4. الأدوار المتعددة

وتشير هذه الأدوار إلى إدارة وصيانة الموارد المخصصة للاستهلاك المجتمعي (مثل الغابات والوقود والمياه) فضلاً عن المشاركة في الاحتفالات الثقافية والدينية والأنشطة السياسية الرسمية وغير الرسمية .

7.3 هوية المساواة والعدالة بين الجنسين

- تحدّد هوية المساواة والعدالة بين الجنسين للنساء والرجال: الطريقة التي ينظر بها للنساء والرجال، وتوقعات وأسلوب تفكيرهم وتصرفاتهم، والصفات والأدوار والأنشطة والمسؤوليات المرتبطة بالنساء والرجال في مكان وزمان محددين.
- ان المساواة والعدالة بين الجنسين هو شكل من أشكال الأداء الذي يقوم به كل من الرجال (استناداً إلى الدور المنتظر منهم كرجال) والنساء (استناداً للدور المنتظر منهنّ كنساء) وهو بالتالي سيكون عنصراً أساسياً في فهم تشكّل الهويات المرتبطة بالمساواة والعدالة بين الجنسين للنساء والرجال.
- وانطلاقاً من هذا المصطلح يمكننا فهم بعض السلوكيات المرتبطة بالمساواة والعدالة بين الجنسين للنساء أو الرجال في مجتمع محدّد في سياق عملية تأكيد للهويات المتوقعة (الحاجة أو اللجوء من قبل بعض النساء الى استعمال الزينة أو انتقاء ملابس معيّنة أو المغاللة في أدوار الأمومة والاعتناء بالمنزل لتأكيد أنوثتهن، أو من قبل بعض الرجال الذين يتبنون سلوكاً حازماً، أو في بعض الأحيان سلوكاً عنيفاً مع الشريك أو أمام الأطفال لتأكيد ذكوريته).

8.3 المعتقدات والأفكار والقيم التقليدية القائمة على المساواة والعدالة بين الجنسين

ويشير ذلك إلى القيم والأفكار التقليدية التي تسعى عادة إلى حبس كل جنس في صور محدودة، عادةً ما تكون سلبية وأحياناً مهينة.

إنّ القوالب التّمْطية القائمة على المساواة والعدالة بين الجنسين هي معتقدات تشمل الجنسين وتساهم في التّقليل من شأن مجموعة الإناث وترفع من شأن مجموعة الذّكور في تناغم مع النّظام الاجتماعي غير العادل بين الجنسين. إنّ أنماط التفكير هذه غالبا ما تكون مخفية. وقد بيّن علم النّفس الاجتماعي أنّ القوالب التّمْطية التي استنبطناها منذ الطّفولة المبكرة، تتحكّم فينا وتحدّد خياراتنا وأحكامنا وسلوكياتنا، تماما كما يحصل لدى الأطفال.

9.3 علاقات المساواة والعدالة بين الجنسين

- تشكّل العلاقات التي يتقاسمها الرّجال والنساء ما يسمى بعلاقات المساواة والعدالة بين الجنسين. وتتمثل علاقات المساواة والعدالة بين الجنسين في علاقات قوى تراتبية بين النساء والرجال تميل إلى تكريس دونية النساء.
- وينعكس ذلك على مؤسسات منبثقة عن المجتمع كالأُسرة وكذلك القوانين المنظمة للعلاقات داخلها.
- وغالبا ما تقدم تلك العلاقات التراتبية والتفاضلية على أنها "طبيعية" في حين أنّها علاقات محدّدة اجتماعيا وثقافيا وقابلة للتغيير حسب الإطار الزماني والمكاني.
- وتشكل علاقات المساواة والعدالة بين الجنسين ديناميكية تتميز بالصراع والتعاون في نفس الوقت وتتخللها محاور أخرى من الاعتبارات المتراكمة التي تشمل الطائفة أو الطبقة أو العمر أو الحالة الاجتماعية أو الموقع داخل الأسرة. وتتحدّد الاختلافات بين الجنسين مثل القدرة على الولادة وفق اعتبارات بيولوجية وتختلف عن أدوار المساواة والعدالة بين الجنسين المسقطة اجتماعيا.

ع- أهداف الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ؟

- تسمح الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين لجميع الأشخاص الذين تعرضوا للتمييز بالوصول بشكل أفضل إلى الموارد و الفرص للاقتصادية، والحصول عليها.
- تعمل هذه الموازنة على رفع مستوى مشاركة النساء في القوى العاملة، وزيادة حصّتهن من الدخل القومي، مما يقلل من الفقر ويسرّع من وتيرة النمو الإقتصادي. وأكدت الأبحاث أن تعميم مراعاة مقارنة المساواة والعدالة بين الجنسين بشكل فعال يحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي.
- يزيد تحليل الميزانية الذي يراعي الفروق بين الجنسين من فرص تنفيذ الإصلاحات في إدارة المالية العامة، مما يعزز من فاعلية أنظمة التخطيط والموازنة العامة.

- تتطلب الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين عرضاً تفصيلياً للميزات والانشطة، مما يعزز مبدأ الشفافية في إدارة الموازنة العامة، ومبدأ المشاركة في المساءلة المالية عن التصرفات المرتبطة بالإنفاق العام. وهذا يتطلب نهجاً قائماً على النتائج مع مؤشرات أداء تراعي الفوارق بين الجنسين.
- لدمج المساواة والعدالة بين الجنسين بشكل فعال في الموازنة العامة تأثير إيجابي على تحسين الظروف المعيشية للرجال والنساء نظراً لرصد تخصيصات الموازنة بشكل أفضل وأكثر كفاءة. وبذلك يمكن أن يحصل السكان المستهدفون على عمل لائق، ودخل كاف ومستدام، وغذاء أفضل، ومياه ذات جودة أعلى وخدمات صحية حديثة ونوعية تعليم أحدث. وهكذا.

1.4 : لماذا الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في العراق ؟

تتجسد أهمية الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في العراق من خلال كونها وسيلة للوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية تجاه النساء.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال تتبع المسار الوطني الداعم للمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والضمان الاجتماعي للمرأة في العراق، حيث جسدت الفجوات التمييزية حال المرأة العراقية في بيئة العمل في عالم متغير وشخصت طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجهها وتحد من تمكينها الاقتصادي ومشاركتها في البناء والتنمية. ومن أبرز المسارات الوطنية التي سعت الى تعزيز المساواة والتمكين والضمان الاجتماعي، ما يأتي :

1. الدستور العراقي

كان للمرأة العراقية حضور مهم في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 من خلال:

- المادة (14): "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق والقومية او اللون او الدين او الاصل او المذهب". وبذلك جعل للمرأة كياناً قانونياً مساوياً للرجل .
- المادة (15): "لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولا يجوز الحرمان منها أو تقييدها".
- المادة (16): "تكافؤ الفرص حق مكفول لعموم العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك".
- المادة (20): "للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح".
- المادة (22): "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة".
- المادة (29): اولاً : ب: "تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشئ والشباب" (الضمان الاجتماعي).

- المادة (29) : أولاً - رابعاً : تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع .
- المادة (30) : أولاً : تكفل الدولة للفرد والاسرة وخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الالاساسية للعيش في حياة كريمة .
- المادة (30) : ثانياً : تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتيم او البطالة وتعمل على وقايتهم من الفقر والجهل والفاقة .
- المادة (37) ثالثاً : يحرم العمل القسري السخرة والعبودية وتجارة العبيد ويحرم الاتجار بالنساء والاطفال والاتجار بالجنس.

2. الاتفاقيات الدولية المراعية للجنس

هناك حزمة من الاتفاقيات الدولية وقع عليها العراق معززة للمساواة بين الجنسين في الحقوق والعمل والتنمية والضمان الاجتماعي ومن أهمها ما يأتي :

أ. اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1979 ، وقد صادق العراق على هذه الاتفاقية سنة 1986 مع بعض التحفظات التي أبدها العراق حول هذه الاتفاقية.

ب. اتفاقية منع التمييز في مجال (الاستخدام والمهنة) رقم (111) في 25/حزيران 1958 والصادرة عن الامم المتحدة مكتب العمل الدولي والتي استندت الى اعلان فيلادلفيا الذي أكد ان البشر- جميعاً بصرف النظر عن العنصر- او العقيدة او الجنس لهم الحق في العمل من اجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والامن الاقتصادي وتكافؤ الفرص وان التمييز يمثل انتهاكاً للحقوق المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ج. اتفاقية المساواة في الاجور رقم 100 لسنة 1951 والخاصة بمساواة العمال والعاملات في الاجر لدى تساوي قيمة العمل. وقد صادق العراق على هذه الاتفاقية في عام 1963.

د. اتفاقية العنف والتحرش الجنسي- رقم (190) لسنة 2019 والتي تقر بحق كل انسان في عالم عمل خال من العنف والتحرش بما في ذلك العنف والتحرش على اساس نوع الجنس لانها تشكل انتهاكاً خطيراً او اساءة لحقوق الانسان وتتنافى مع العمل اللائق. وكان العراق من المستجيبين لها لانها تعزز بيئة العمل الصديقة للنساء .

هـ. اتفاقية حماية الامومة : وتعد واحدة من ضمن اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم (18) التي أقرت في 2000/6/15، بعد ان كان هناك توصية لمراجعة اتفاقية حماية الامومة لعام 1952 ، من اجل تعزيز المساواة

لكافة النساء العاملات ، وضمان صحة وسلامة الالام والطفل وتطوير سبل حماية الامومة في القانون والممارسة الوطنية. وقد انضم العراق الى هذه الاتفاقية بموجب قانون رقم (23) لسنة 2019 ومراجعة رقم (183) لسنة 2000⁽²¹⁾.

3. القوانين الوطنية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين:

- من أبرز القوانين الوطنية بهذا الصدد ما يأتي :
- أ- قانون الاحوال الشخصية لعام 1995 وتعديلاته .
 - ب- قانون العقوبات لسنة 1969 وتعديلاته .
 - ج- قانون مكافحة الدعارة لسنة 1988 وتعديلاته .
 - د. دستور العراق 2005 .
 - هـ. قانون الجنسية لسنة 2006 .
 - و. قانون محو الامية 2011 .
 - ز. قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2012 .
 - ح. قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة 2013.
 - ط. قانون تعديل قانون الرعاية الاجتماعية 2013 .
 - ي. قانون الحماية الاجتماعية 2014 .
 - ك. قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 .
 - ل. بيان تشكيل محكمة تحقيق متخصصة بالنظر بقضايا العنف الاسري 2015.

4. الخطط والسياسات والبرامج والموازنات المتصلة بالمساواة بين الجنسين

أ. رؤية العراق 2030

تبنت رؤية العراق خمسة اولويات وطنية⁽²²⁾ .

- بناء الانسان
- الحكم الرشيد
- اقتصاد متنوع
- مجتمع آمن
- بيئة مستدامة

اذ راعت هذه الاولويات في مضامينها قضايا تمكين المرأة وحقوقها وتعزيز المساواة بين الجنسين .

ب. خط التنمية الوطنية الثلاث

- خطة التنمية 2010-2014

- خطة التنمية 2013-2017

- خطة التنمية 2018-2022

ج. وثيقة التعافي والاستجابة الوطنية الحساسة لازمة كوفيد 19 لسنة 2021

هدفت وثيقة التعافي الى احداث الاثر الايجابي في الاستجابة للاقتصادية والتعافي في دعم نمو الاقتصاد الكلي في مسار مستدام ودعت الى دعم تكافلي مناصر للنساء الفقيرات والمعيلات لاسرهن مع التوسع السريع والتدريجي لشمولية التغطية النسوية في القطاع غير الرسمي بالضمان الاجتماعي⁽²³⁾.

د. الخطة الوطنية لتمكين المرأة العراقية 2021

ان بناء هذه الخطة اعتمد على التشريعات والاتفاقيات الدولية وللسيما قرار مجلس الامن المرقم 1325 بشأن المرأة والسلام والامن وسعت هذه الخطة الى تجسيد ثقافة عدم التمييز بين الجنسين وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل ابعادها القيمية والنفسية والقانونية بما يؤسس لدوار فاعلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . لذا اهتمت الخطط بتمكين المرأة العراقية في مجالين:

المجال الاول : البيئة التشريعية

المجال الثاني : البيئة الاقتصادية والتي تضمنت :

- بناء القدرات حول الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي .

- تطوير المهارات .

- الشمول المالي للنساء .

- البيانات والمعرفة .

- النشاط القانوني والاعلامي .

- اقتصاد رعاية الطفولة .

هـ. الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2021

كما اوضحنا سابقاً، فإنّ الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي تشير الى الموازونات الحكومية التي تصاغ استناداً الى تقدير الاختلاف في ادوار واحتياجات النساء والرجال في المجتمع وترمي هذه الموازونات الى تجسيد احتياجات المرأة خلال جميع

مراحل عملية وضع السياسات وللول مرة يسعى العراق الى جعل موازنته العامة حساسة للنوع الاجتماعي وذلك في موازنة عام 2021 في الفقرة (6) من المادة 28 وهي المادة الخاصة بتمكين المرأة في قانون الموازنة الاتحادية والتي تم اقرارها من قبل مجلس النواب وهي حصاد المطالبات المتكررة من قبل لجنة المرأة والطفل النيابية فضلاً عن مجموعات متعددة من المنظمات المناصرة لحقوق المرأة وبذلك تم ترجمة وتجسيد حقوق المرأة في المساواة والتمكين من اجل المشاركة في موازنة 2021.

5. قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014

تسري احكام هذا القانون على الفئات الاتية من الأسر والافراد لمن هم دون خط الفقر من العراقيين :

- ذو الاعاقة والاحتياجات الخاصة .
- الارملة ، المطلقة ، زوجة المفقود ، العزباء ، البالغة غير المتزوجة .
- العاجز .
- اليتيم
- اسرة النزير او المودع .
- الاحداث المحكومين .
- الطالب المتزوج .
- الاسر معدومة الدخل .

المادة 3 حددت اهداف هذا القانون

- أ. تحقيق الحياة الكريمة للجميع .
- ب. المساهمة في تعزيز قيم التكافل الاجتماعي .
- ج. ضمان وصول مظلة الحماية الاجتماعية الى كافة الفئات المشمولة بأحكامه
- د. توفير استقرار نفسي ومادي للافراد .

6. قانون العمل رقم (37) لسنة 2015

راعى هذا القانون حقوق العمال بشكل عام، وحقوق المرأة العاملة بشكل خاص، ومنع كل كل أشكال التمييز الجنساني، وضمان حقوق المتقاعدين، واكثر مواده تتوافق مع معايير العمل الدولية ومنها⁽²⁵⁾ :

- شمل القانون جميع العمال في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني اضافة الى العمال المتعاقدين واللاجور اليومية في القطاع العام مما فتح آفاقاً واسعة في تغطية شرائح عمالية كبيرة لم يعالجها القانون السابق .
- لأول مرة في العراق قانون يمنع التمييز في الاستخدام والمهنة والعمل الجبري والتحرش الجنسي في العمل ويعاقب على من يرتكب المخالفات .
- القانون يسمح بالتفاوض الجماعي وحق الاضراب بعد مصادرة هذا الحق منذ عام 1987.
- يمنع القانون عمالة الاطفال بعد ان اقراها القانون السابق الذي سمح بتشغيل الاطفال بعمر 12 سنة
- غطى القانون وبشكل كامل حقوق المرأة العاملة ومنح اجازة حمل ووضع قدرها 90 يوماً بأجر تام بعد ان كانت 72 يوماً .
- المادة 86/ثانياً قد حظر تشغيل النساء ليلاً ، بهدف عدم تعارض عمل المرأة مع وظيفتها الاجتماعية المتعلقة باسرتها .
- المادة 58/ ثانياً جاء فيها حظر تشغيل المرأة العاملة في الاعمال المرهقة او الضارة بالصحة والمحددة بموجب المادة 67/ثالثاً من قانون رقم 37 لسنة 2015.

خلاصة الوحدة التدريبية (الثانية) الخاصة بالموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

ماذا نقصد بالموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ؟
(Equality Responsive Budgets)

الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

بشكل عام تشير :

الى الموازنات الحكومية التي تصاغ استناداً إلى تقدير الاختلاف في أدوار واحتياجات النساء والرجال في المجتمع. وترمي هذه الموازنات إلى تجسيد احتياجات المرأة خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك أثناء التخطيط لإعداد الموازنة والتنفيذ والمتابعة والتقييم. إن الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، أو الموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، أو موازنة المساواة والعدالة بين الجنسين ، هي ليست موازنة منفصلة للمرأة، ولكنها موازنة تُخطط، وتنفذ، وتتابع وتُقيم بطريقة حساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين ومستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً. إن إعداد الموازنة المستجيبة

للمساواة والعدالة بين الجنسين: هو أسلوب صُمم لتضمين البعد النوعي في كل مراحل دورة الموازنة، بهدف تحليل الآثار المختلفة لسياسة الدولة المالية فيما يتعلق بالمصروفات وكذلك بالإيرادات على المستويين المركزي والمحلي وأثرها على كل من النساء والرجال، كما يتضمن هذا الأسلوب مقترحات لإعادة دراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والمصروفات، آخذاً في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال.

لماذا موازنات المساواة والعدالة بين الجنسين بشكل عام ؟

بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع حول قضايا المرأة في بكين عام 1995 ، بدأ اهتمام العديد من المنظمات الدولية والاقليمية وحكومات الدول ينصب على بعد جديد في العلاقة بين الموازنات والتنمية، ألا وهو إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في عملية التنمية من خلال نقطة البداية الحقيقية لذلك، وهي الموازنات.

وقد شكلت تجربة أستراليا الاولى في منتصف الثمانينيات على هذا الصعيد، أساساً لانطلاق المزيد من المبادرات الدولية والاقليمية والوطنية التي تستهدف إحداث تغيير جوهري في منهج إعداد الموازنات الحالي، هذا المنهج المستند إلى التفكيرالاقتصادي التقليدي لصالح منهج آخر يعطي عامل المساواة والعدالة بين الجنسين وزناً أكبر في الادارة المالية الحكومية ، فكما هو معروف فإن المنهج التقليدي لاعداد الموازنات وتنفيذها لا يقيم وزناً يذكر للفوارق القائمة بين النساء والرجال من حيث الحقوق والمسؤوليات والامكانات.

وعليه، فإن المنهج "التقليدي" في إعداد الموازنات يظهر وكأنه "محايد" تجاه المساواة والعدالة بين الجنسين ، وقد أكسبه ذلك خاصية تعامل النماذج الاقتصادية مع مختلف فئات المجتمع، والتي تفترض تماثل احتياجات جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي، فإن الموازنات التقليدية تتجاهل وجود أي فوارق بين الرجال والنساء.

ولهذا السبب جاءت الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين لكي:

- تحلل تأثير القرارات والاجراءات التي تعتمدها الموازنة العامة على كل من الرجال والنساء في مراحل العمر المختلفة والفئات الاجتماعية المختلفة، والتوزيع الجغرافي في مناطق الدولة المختلفة.

- ولكي تعيد بناء الموازنة العامة آخذة بالاعتبار احتياجات النساء والرجال وبالتالي :

فإنّ الهدف الرئيس للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين هو :

تشخيص الفجوة بين السياسات المعلنة والموارد التي يتم تخصيصها لتنفيذ المشاريع والخطط التنموية، وضمان ان الإيرادات العامة يتم انفاقها بحيث تراعي العدالة الاجتماعية والمساواة ، وتقييم الآثار لتلك الموازنات على اوضاع المرأة والرجل وظروفهما في المجتمع سواء في مرحلة الاعداد او التنفيذ .

وباختصار فإن الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، تتصف بأنها:

- أولاً: ليست موازنة منفصلة للمرأة.
- ثانياً: تشجع الاستخدام الامثل للموارد لتحقيق المساواة بين النساء والرجال وبلوغ التنمية البشرية المستدامة.
- ثالثاً: تعمل على استخدام الموارد المتوافرة لتحسين نوعية حياة الرجال والنساء بشكل متساوٍ.
- رابعاً: تسمح لأي بلد باستثمار كافة موارده البشرية (نساءً ورجالاً) للمحافظة على قدراته التنافسية.
- خامساً: تُساعد في التعرف على الفجوات في توزيع الموارد العامة.
- سادساً: تحديد الأولويات للاحتياجات كلا من المرأة والرجل.
- سابعاً: تعمل على إعادة تخصيص الموارد بحيث تستجيب للاحتياجات مختلف فئات السكان.
- ثامناً: تُساهم في إعطاء اهتمام خاص لحالة المرأة الأكثر حرماناً وتهميشاً واحتياجاً.
- تاسعاً: تُساهم في تحقيق الإنصاف والعدالة النوعية وتكافؤ الفرص.

أهمية الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

- تُعد الموازنات من أهم الأدوات الحكومية لصياغة السياسات، كما أنها أداة مهمة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تحدد الفرص المتاحة لكل شرائح المجتمع.
- وعليه فإن الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين تضمن وتراعي وجود فرص متكافئة للرجال والنساء أيضاً.
- كما تسمح مرحلة المتابعة والتقييم للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين بتحليل الآثار المختلفة للسياسات المالية للدولة سواء على صعيد المصروفات أو/و الإيرادات وأثرها على النساء والرجال، مما يتيح فرصة التقدم بمقترحات لإعادة دراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والمصروفات في كل بند من بنود الموازنة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها بناءً على الفجوات التي تم تحديدها ، وكأحد مؤشرات الحوكمة وكإحدى آليات المشاركة المجتمعية في التنمية.

- إن جسر هذه الفجوات يقود ليس فقط إلى العدالة الاجتماعية، وإنما يساهم أيضاً في عملية تنموية أكثر نجاعة وفاعلية، للاستغلال امثل للموارد، ولتحقيق أفضل النتائج التنموية.
- تساهم الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في تحقيق المساواة والانصاف والعدالة النوعية بين النساء والرجال وبالتالي تنمية المجتمع من خلال التوظيف الأفضل للموارد المتوافرة لتحسين نوعية حياة الرجال والنساء بشكل متساوي، وتسمح كذلك بتوظيف الموارد البشرية كافة رجالاً ونساءً.
- ومن أهم ايجابيات تبني نهج الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين هو أنها تتيح الفرصة لاهتمام خاص بفئات النساء الأكثر تهميشاً واحتياجاً.

فالموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين تعني

بناء هيكل الموازنة بشكل يحقق تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وأفراده، رجالاً ونساءً وأولاداً وبنات، وذلك من خلال إعادة جدولة اللولويات على صعيد النفقات ومصادر الإيرادات، من أجل دفع هذه العدالة الاجتماعية إلى الامام .

وهذا يعني

- تحديد وفهم احتياجات كل فئة مجتمعية.
- الوصول إلى توزيع عادل للموارد المالية المتاحة حسب احتياجات وتوقعات وطموحات كل فئة مجتمعية .
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإعادة تصميم البرامج والخطط التنموية وتوجيهها للوصول إلى حالة من المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وإلى استغلال امثل للموارد المالية المتاحة .
- التأكد من الفرص المتساوية للجميع للوصول إلى الموارد والمصادر المتاحة في المجتمع وما تقدمه الدولة من إمكانيات.

إنّ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين..

تهدف الى	لا تهدف الى
1. جسر الفجوات بين الرجال والنساء .	1. اعداد موازنات خاصة بالنساء او موازنات منفصلة لكل من الرجال والنساء.
2. فهم احتياجات كل من الرجال والنساء.	2. تحديد مصادر للوصول للخدمات والموارد للنساء فقط.
3. وصول عادل للموارد حسب احتياجات كل من الرجال والنساء بما يلبي احتياجاتهم الفعلية .	3. تمويل مشاريع خاصة بالمساواة على أساس العدالة بين الجنسين .
4. استخدام فعال للموارد وصولاً للمساواة الحقيقية المراعية لإحتياجات النساء والرجال.	4. توزيع الموارد بنسبة (50 %) للنساء و (50 %) للرجال.
5. اعادة ترتيب الاولويات بحيث يتم منح المساواة على اساس العدالة بين الجنسين أهمية خاصة.	5. زيادة الموارد المرصودة لكل برنامج دون الاهتمام بالسقف الاعلى للانفاق أو الحد الاعلى للإيرادات.
6. اعادة تصميم وتوجيه البرامج والخطط التنموية لضمان استخدام أفضل للموارد.	6. تبذير الموارد للاقتصادية، بل استخدام هذه الموارد بفاعلية أكبر، وكفاءة أعلى.

لماذا موازنة المساواة والعدالة بين الجنسين في العراق:

جعل العراق من اهداف التنمية 2015-2030 اطاراً تنموياً شاملاً واهتم بغاياتها ومؤشراتها وحظي الهدف (5) " المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات " ربطاً بضمان الحقوق المتساوية وتوفير فرص للعيش الكريم والعمل اللائق دون تمييز في مكان العمل او اي عنف مع حماية وضمان اجتماعي شامل ومستدام لجميع النساء ، فالمساواة تعد التزاماً طموحاً ومشاركاً ولا بد من التعجيل بالمساواة بين الجنسين ومن خلال ردم الفجوات القائمة في الحقوق وتحديد الحق في العمل والضمان الاجتماعي بما يعزز من التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العراقية وحفز التغيير التحويلي في المستقبل وبخيارات تدخل قائمة على مبدأ الشراكة بين لاعبي التنمية المستدامة وتكافؤ الفرص ، والعدالة الاجتماعية او والاستثمار ذو العائد الايجابي بما يضمن ترصين خطوط الصمود والمواجهة الامامية لكافة النساء في الاقتصاد والسياسة والمجتمع وصولاً الى المساواة بين الجنسين .

5. إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في سياقات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة

- يمثل إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في كل مرحلة من مراحل تصميم وتنفيذ وتقييم الموازنة العامة عملية ضرورية لتحقيق المساواة.
- ومن خلال الدراسات والبحوث الخاصة بالموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين تم التوصل الى حقيقة ان اعتبارات المساواة والعدالة بين الجنسين عندما لاتأخذ في الحسبان سوف يكون لها تأثيرات سلبية على المجتمع ككل وعلى الجانب التنموي أيضاً، فالموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين تعد اللادة الفعالة لألية ادماج المساواة والعدالة بين الجنسين ضمن الموازنة العامة للدولة، وليست موازنة منفصلة او مستقلة، وانما هي موازنة تم التخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها حسب منظور المساواة والعدالة بين الجنسين بما يحقق مبدأ المساواة .
- وقد عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مفهوم ادماج المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة بأنه عملية تقييم الآثار المركبة بالنسبة للمرأة والرجل عن اي عمل بما في ذلك القوانين والسياسات وكأستراتيجية لجعل مشاغل وتجارب المرأة والرجل جزءا للايتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاجتماعية حتى تستفيد المرأة والرجل على قدم المساواة من هذه السياسات والبرامج.

1.5: ماذا يعني إدماج قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة للدولة ؟

إنّ تضمين قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة للدولة تعني :

1. الإقرار بأن كل من الرجل والمرأة شركاء فعالين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويجب دعم مشاركتهم في بلورة وتطوير سياسات وبرامج التنمية .
2. التأكيد على ضرورة ان يكون صوت وفعاليات المرأة مسموعاً فيما يتعلق بأولويات احتياجاتهن المختلفة وبما يحقق الوصول الى اهدافهن .
3. التنبيه لظاهرة عدم المساواة بين الرجل والمرأة، واعادة دراسة الدور والرؤية والقيم الذكورية السائدة، وذلك من أجل العمل على تغييرها .
4. اشراك الرجل في احداث التغيير في المواقف والممارسات وازالة التمييز الذكوري فيما يتعلق ببرامج وسياسات التنمية .
5. التأكيد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة منها في تحقيق غايات كلاء من الرجل والمرأة .

6. الانتقال من الموازنات التقليدية والتي لتلبي احتياجات وطموحات المساواة والعدالة بين الجنسين الى الموازنات الحديثة والتي تنطوي على اعتبارات المساواة بين الرجل والمرأة وتلبية احتياجاتهم ضمن برامج وسياسات تلك الموازنات .

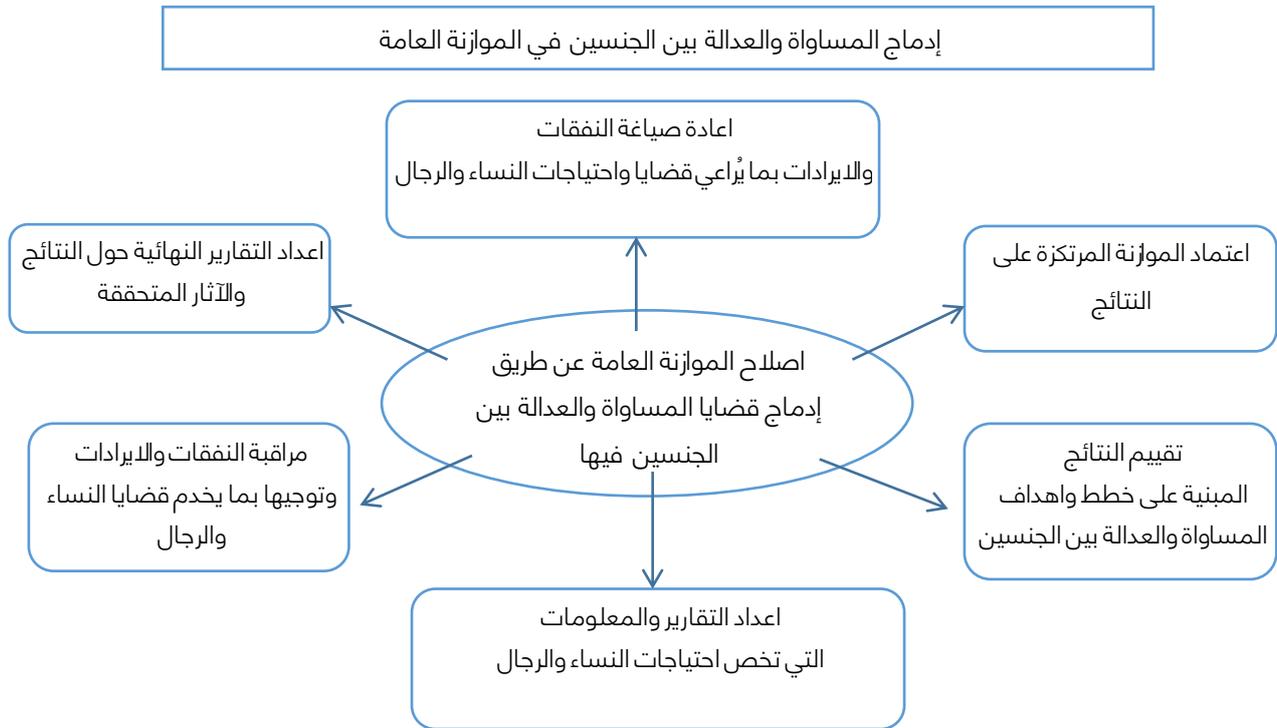
ادماج المساواة والعدالة بين الجنسين ضمن سياقات إعداد الموازنة العامة للدولة

مراحل عملية إعداد الموازنة العامة	سياسات إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة
إعداد الموازنة العامة	<p>1. اقتراح مبادرات إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين ضمن سياسات الموازنة العامة من قبل مجلس الوزراء.</p> <p>2. دمج سياسات المساواة والعدالة بين الجنسين في تعليمات وزارة المالية الخاصة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.</p> <p>3. تحديد أولويات واحتياجات النساء والرجال، ورصد التخصيصات اللازمة للإيفاء بها، في قانون الموازنة العامة للدولة.</p>
اعتماد الموازنة العامة	<p>1. وضع إرشادات وتوصيات خاصة بالمساواة والعدالة بين الجنسين فيما يتعلق بتشريعات النفقات والليارات ضمن الاطار الكلي لعملية صنع القرار التشريعي .</p> <p>2. دمج المساواة والعدالة بين الجنسين في مشروعات القوانين، في اطار صلاحيات السلطة التشريعية .</p> <p>3. دمج الاثر النهائي للنتائج الخاصة بالمساواة والعدالة بين الجنسين في التقديرات المالية المصاحبة للتشريعات الجديدة المتعلقة بالنفقات والليارات .</p>
تنفيذ الموازنة العامة	<p>1. الزام السلطة التنفيذية بتوجيه المؤسسات والقطاعات الحكومية بدمج المساواة والعدالة بين الجنسين ضمن سياقات وخطط العمل الفعلية .</p> <p>2. ادماج المساواة والعدالة بين الجنسين في خطط التعاقد الخارجي والمشتريات الحكومية والائتاق الموجه بالخطط .</p> <p>3. تنفيذ الاهداف المتعلقة بالمساواة والعدالة بين الجنسين في كافة القطاعات، وتوفير فرص العمل الكفيلة بتحقيق ذلك.</p>

1. دمج بعد خاص بالمساواة والعدالة بين الجنسين في عمليات الرقابة المالية التي تركز على النفقات، والالتزام بالقواعد المالية المعتمدة .
2. دمج بعد خاص بالمساواة والعدالة بين الجنسين في عمليات مراقبة الاداء التي تركز على المخرجات والنتائج .
3. مراجعة الالتزام باهداف المساواة والعدالة بين الجنسين ومراقبة الارشادات والتوجيهات المتعلقة بتحقيق المساواة.

2.5 : أهداف ومراحل إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة

تهدف الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين إلى إعادة صياغة كلا من النفقات والايرادات وتوجيهها بما يخدم متطلبات افراد المجتمع، ومن ثم ارساء التدابير المعينة المرتكزة على تقييم النتائج في خطط وبرامج الموازنة العامة، وبالتالي اعداد تقارير المتابعة الخاصة بتلك البرامج ومراقبة النفقات والايرادات وتحديد الآثار النهائية المترتبة على كل ذلك.



إنّ ما ورد في المخطط أعلاه يعني :

أنّ استخدام المساواة والعدالة بين الجنسين كأداة تحليل للسياسات والبرامج الحكومية في الموازنة العامة يتضمن مجموعة من الاهداف، أهمها ما يأتي :

1.2.5 أهداف إدماج قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة

1. تضيق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء ، وضمان مشاركة المرأة والرجل في صنع السياسات واتخاذ القرارات .
2. توفير آليات وادوات للمراقبة على اداء الجهاز التنفيذي في الدولة ومتابعة تنفيذ الاهداف والبرامج الخاصة بالمساواة والعدالة بين الجنسين في جميع مراحل إعداد الموازنة لعامة للدولة، وتقييم ومتابعة السياسات الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية.
3. فحص أوجه السياسة المالية الهادفة الى تحسين منظور المساواة والعدالة بين الجنسين وبيان اثرها على تحقيق العدالة النوعية .
4. التركيز على الأولويات في الانفاق، واعادة توجيه البرامج والمشروعات الخاصة بكل قطاع من قطاعات المجتمع، وتعزيز الشفافية، واقتراح سياسات بنوية هدفها اللساس سد الفجوات النوعية بين افراد المجتمع.
5. تحسين نوعية الخدمات الحكومية المقدمة وتحديد الأولويات في تغطية تلك الخدمات حسب احتياجات النساء والرجال.

2.2.5 : مراحل إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة

1.2.2.5 المرحلة الأولى : التحليل النوعي للسياسات :

تعد المرحلة الاولى اساسية لأظهار التفاوت الموجود بين الجنسين في الاستفادة من الموازنة العامة، ويهدف هذا التحليل الى اعداد تقرير عن وضعية السياسة والموازنة من زاوية المساواة والعدالة بين الجنسين. وفي هذه المرحلة تتمّ اللجابة عن التساؤلات التالية :

- 1- هل السياسة تستجيب لمتطلبات تحقيق المساواة بين الجنسين .
- 2- كيف تمت الإستجابة لإحتياجات المستفيدين من خلال اعتمادات الموازنة .
- 3- الى اي مدى ساهمت الموازنة العامة في تقليص فجوة عدم المساواة الموجودة بين الجنسين .
- 4- كيف تستفيد الفئات المستهدفة من الموازنة العامة .

إنّ إعادة قراءة الموازنة على ضوء الاسئلة سألفة الذكر تمكننا من :

- 1- الحصول على رؤية شاملة حول وضعية الانفاق العام من زاوية المساواة والعدالة بين الجنسين.
- 2- تحديد مستويات استفادة كلا الجنسين من تخصيصات الموازنة العامة.
- 3- هل تخصيصات الموازنة تهدف بالفعل الى تقليص فجوة المساواة والعدالة بين الجنسين.
- 4- تحديد المعطيات الواجب توفرها من أجل صياغة سياسة معينة على اعتبارات المساواة والعدالة بين الجنسين.

2.2.2.5 المرحلة الثانية : إعادة هيكلة الموازنة

عندما يتم إعداد الموازنة العامة بشكل ليراعي هدف المساواة بين الجنسين، فإن ذلك يضعنا أمام ضرورة إعادة هيكلة الموازنة بشكل يراعي المساواة والعدالة بين الجنسين وذلك من خلال :

1. اتخاذ تدابير ايجابية مبنية على بعد المساواة والعدالة بين الجنسين من خلال تحليل أثر التشريعات والسياسات والبرامج على المرأة والرجل في جميع المراحل والمستويات ووضع احتياجات كلا منهما كعنصر اساسي في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج .
2. إعادة ترتيب أولويات السياسة المالية من خلال تحليل أوجه النفقات العامة ومصادر الإيرادات في الموازنة من منظور المساواة والعدالة بين الجنسين.

3.2.2.5 المرحلة الثالثة: اعتماد بعد المساواة والعدالة بين الجنسين كأساس لإعداد الموازنة

العامة في مختلف مراحلها

إن إدماج بعد المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة يتطلب دراسة الموضوعات الآتية:

1. كيف يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية؟
2. من يتخذ هذه القرارات؟
3. ماهي طبيعة المعطيات والبيانات الإحصائية التي يتم بموجبها بناء السياسة المالية؟
4. ماهي المعايير المعتمدة في مختلف مراحل إعداد الموازنة العامة؟

3.5 مستويات التحليل النوعي للسياسات

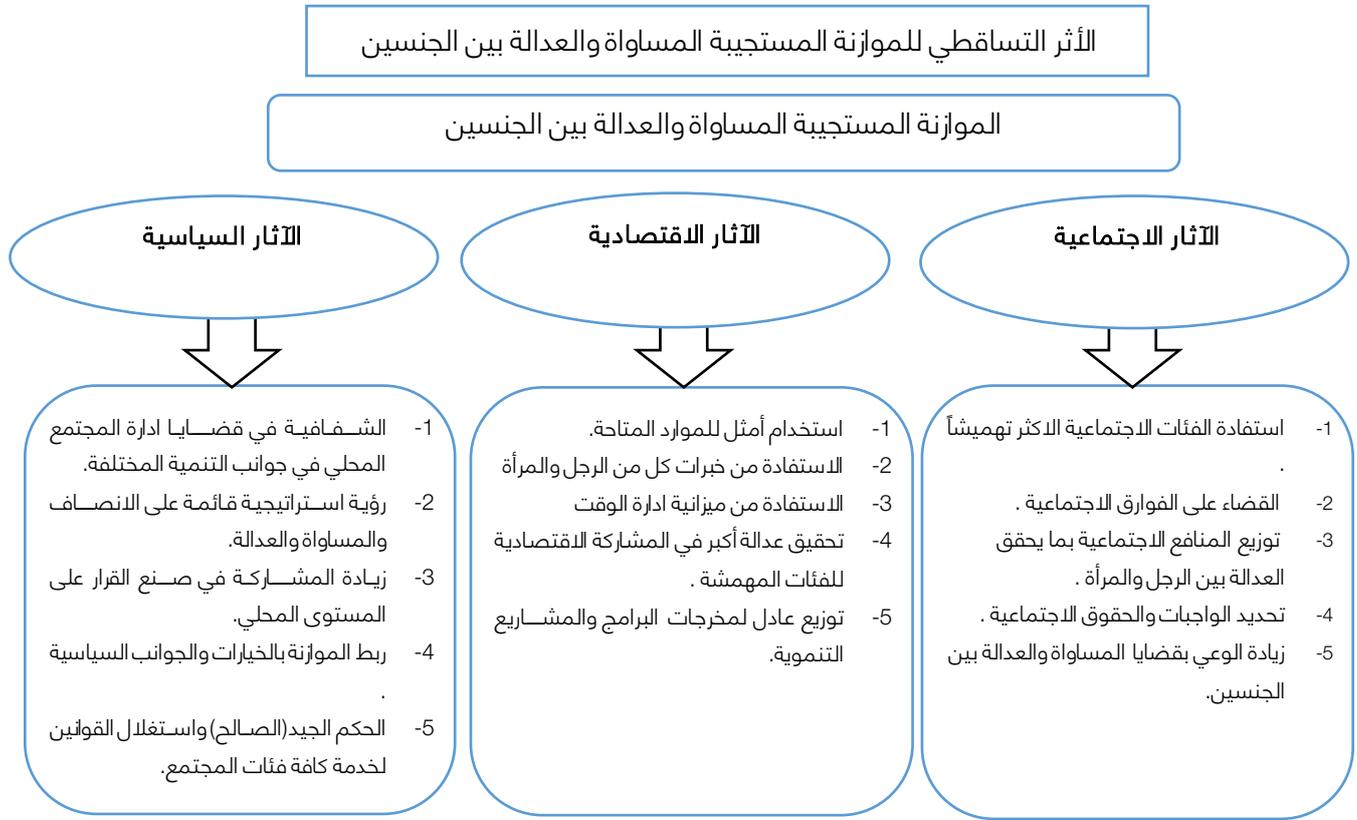
هناك مستويات وتوصيفات معينة للتحليل النوعي للسياسات، أهمها ما يأتي:

- 1- التحليل القائم على ربط النفقات العامة بالمساواة بين الجنسين : حيث أن التحليل النوعي للسياسات من خلال تحليل أوجه الانفاق العام يمكننا من الوقوف على حجم الجهود المبذولة باتجاه تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الرجال والنساء .

2- التحليل المصنف للمستفيدين والمستفيدات : ويقوم هذا النوع من التحليل على تجميع وتحليل آراء الفئة المستهدفة حول مدى أثر الانفاق العام على حياتهم الخاصة من خلال معرفة مدى استجابة البرامج للاحتياجات هذه الفئة .

3- التحليل المرتبط بالبحث في أثر الانفاق العام : يمكننا هذا التحليل من معرفة مستويات استفادة كل من الجنسين من النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية. ويعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة الإستراتيجيات والخطط والسياسات القطاعية .

4- تحليل أثر الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين على تلبية احتياجات جميع الفئات الاجتماعية من الضروري تحليل وفهم تساقط الآثار المترتبة على اعتماد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين على احتياجات كل الفئات الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من وصول الى توزيع عادل للموارد المتاحة حسب الاحتياجات الفعلية لكل فئة مجتمعية، واعداد ترتيب الأولويات في الانفاق من حيث آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإعادة تصميم البرامج والخطط التنموية بهدف توجيهها لتحقيق الى حالة من المساواة بين جميع افراد المجتمع، والى استغلال الموارد المالية المتاحة استغلالاً



4.5 : المعوقات الرئيسية أمام إعداد وتنفيذ موازنات مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

ما هي العوائق والمحددات والعقبات التي تحول دون العمل بموازنات مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ؟

- تتضمن الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين تغييراً في العقلية والسلوكيات والممارسات.
- و كما هو الحال مع أي تغيير ، هناك عقبات يجب التغلب عليها.
- إنَّ من السهل اتخاذ قرار باعتماد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، لكن التحدي الرئيس هو الحفاظ على زخم المبادرة واستدامتها بمرور الوقت.

تمثّل العقبات الرئيسية أمام تطبيق الميزانية المراجعة للمساواة والعدالة بين الجنسين في ما يأتي:

- عدم كفاءة أنظمة الميزانية والتخطيط: فهي لا توفر بيانات كافية لتحليل مفصل لقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين، وتفتقر إلى البيانات المصنفة حسب الجنس، وإلى الإحصاءات الأساسية لمعظم المؤشرات ذات الصلة.
- الخبرة المحدودة في تحليل المساواة والعدالة بين الجنسين ، وفي تعميم مقارنة المساواة والعدالة بين الجنسين: ذلك لأن الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين هي أسهل نظرياً، وأصعب على مستوى التطبيق، فهي تتطلب موظفين مدربين تدريباً جيداً يتمتعون بمهارات معينة لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- الميزانية المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين تتطلب جهوداً متواصلة ومستمرة. وفي معظم الإدارات والمؤسسات الحكومية، يؤثر التغيير المستمر للموظفين سلباً على أدائهم.
- إنّ الممارسات والمواقف التي تميز بين النساء والرجال والتي تأسست على مدى مئات السنين لا يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها. لذا سيبقى التحدي الرئيس أمام تطبيق الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين هو تغيير العقلية وطريقة الرؤية، وأنماط التفكير والسلوك.
- غالباً ما تتضمن الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين تغييراً في التصورات حول علاقات القوة، وقد لا تحظى بالدعم الحاسم من صانعي القرار وواضعي السياسات. وإذا لم يوجد تأييد فعلي لقضية المساواة بين الجنسين، فسيصبح من الصعب تنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- ضعف المؤسسات: لأنَّ التعاون مع الآليات المؤسسية للمساواة والعدالة بين الجنسين ضروري للعمل من أجل تغيير العقلية وطريقة الرؤية. فإذا كانت المؤسسات غائبة أو ضعيفة، لن تكون الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين فعالة.

- عدم وجود ترتيبات مؤسسية لتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين: لأنّ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين هي في الأساس وظيفة تخطيط وميزانية، ومكانها بطبيعة الحال هو في وزارة المالية ووزارة التخطيط. وعندما يتم اعداد موازنة مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين من قبل منظمات المجتمع المدني، أو وزارة المرأة أو أي مؤسسة أخرى، فإن وضع الميزانية، وإن كانت مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، سوف لن يكون فقط صعب التنفيذ، ولكن سيكون من الصعب أيضاً الحفاظ على استمراريته.
- الافتقار إلى الحوار السياسي بين أصحاب المصلحة: حيث أنّ من المهم أن يشارك مختلف أصحاب المصلحة في إعداد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، وبالذات الجهات المانحة والبرلمان والحكومة ومنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، إذا لم يتم تنسيق هذه التدخلات بشكل صحيح، فإن الارتباك وضعف التنسيق وغياب الإرادة السياسية، سيؤدي إلى تقويض الجهود المبذولة لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- عدم توافر إحصاءات حساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين.

المحور الرابع(وحدة التدريب الرابعة):

6. خطوات ومراحل إعداد الموازنة العامة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

- أولاً: مراحل التحوّل من الموازنات التقليدية، إلى الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين
- إن التحوّل من النمط التقليدي للعداد الموازنات الحكومية الى نمط آخر يسمح بتضمين قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة هو عملية طويلة وشاقة وتتطلب استثمار الكثير من الجهود والموارد من القطاع الحكومي.
 - وتصبح هذه المهمة أكثر تعقيدا وصعوبة في الدول الاقل تطورا والتي تعاني نظم موازنتها العامة أصلا من مشاكل عديدة يتوجب معالجتها أولا، أو بالتوازي، مع الانتقال الى تطبيق الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- ولابد أن تمر عملية التحوّل من الموازنات التقليدية الى الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين بمرحلتين أساسيتين هما:

1.6 مرحلة تحليل الموازنات الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين:

وتتم بهدف التعرف على مواطن القصور وعدم التوازن في الموازنات العامة إزاء قضايا واحتياجات المساواة والعدالة بين الجنسين، ومن ثم ادخال التعديلات الضرورية عليها من حيث الشكل والمضمون، وكذلك على السياسات الحكومية التي أوجدت هذا القصور أو عدم التوازن.

ويجب أن يشمل التحليل الآثار المحتملة لبنود الموازنة من إيرادات ونفقات على فئات الرجال والنساء. وتقع مسؤولية القيام بذلك على عاتق البرلمانين وناشطي المجتمع المدني.

2.6: مرحلة اعداد الموازنات الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين:

وهذه المرحلة ذات طبيعة استباقية للحدث، ويتحمل مسؤولية تنفيذ مهامها الجهاز التنفيذي الحكومي. وهذه المرحلة تستند الى نتائج المرحلة الاولى ويجب ان ينجم عنها موازنات تشجع المساواة بين الرجال والنساء من خلال ضمان تأثيرات متكافئة لمكوناتها من إيرادات ونفقات على الطرفين.

وتم تحديد استراتيجيتين متداخلتين لدفع عملية تطبيق موازنات المساواة والعدالة بين الجنسين قدما وذلك على النحو الآتي :
أ- تحسين نوعية البيانات وأدوات تحليلها لتبرير أي تغييرات مطلوبة على مصادر الإيرادات وتوزيع النفقات في الموازنة العامة على أساس المساواة والعدالة بين الجنسين.

ب- حشد جهود الدوائر المعنية بأحصاءات المساواة والعدالة بين الجنسين وجعلها أكثر وعياً لقضايا واحتياجات المساواة والعدالة بين الجنسين ، لأن الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ترتبط بمسألة البرامج التنموية ارتباطاً وثيقاً. وهناك مجموعة أخرى من الاستراتيجيات الأساسية التي تعمل على إدماج القضايا المرتبطة بالمساواة والعدالة بين الجنسين بعملية التنمية، ومن الممكن الاستعانة بها من قبل الحكومات عند البدء بتطبيق مراحل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.

وتهدف هذه هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق ما يأتي :

- 1- اضعاف الطابع المؤسسي على الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في جميع مستويات الدولة.
- 2- التعريف بقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين عن طريق المؤسسات التعليمية ، وإدراجها ضمن منظومات المعلومات والاتصالات والبرامج .

- 3- تعزيز البيانات الخاصة بالمساواة والعدالة بين الجنسين ودمجها مع المؤشرات الرئيسة للتنمية الوطنية .
- 4- التعريف بقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين عن طريق منظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية ووسائل الاعلام واصحاب المصلحة المشتركة .
- 5- إنجاز التشريعات الالاساسية التي تدعم إعداد وتنفيذ مبادرات الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- 6- القيام بانشطة بناء القدرات في مجال الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، بما في ذلك التدريب وتوفير الخدمات اللوجستية لاعضاء البرلمان والموظفين واصحاب المصلحة .
- 7- تداول ومناقشة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين في الهيئات العامة، بما في ذلك الهيئات التشريعية.

3.6 : مؤشرات الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

- يشكل "المؤشر" أحد وسائل البيانات والمعلومات التي تلخص كمّاً كبيراً من المعلومات بواسطة ارقام محددة، حيث يشير كل مؤشر الى التغيير الذي يطرأ بفعل الزمان على ظاهرة ما، أو متغيّر ما، مقارنة بالقاعدة السائدة.
- وتتميز المؤشرات بأنها تحمل دلالات تعبر عن حقيقة الواقع وتكون قابلة للقياس والمقارنة ويمكن قراءتها بشكل علمي وموضوعي بهدف التقويم والتوجيه.
 - وفي الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام يتركز على مؤشرات التمكين والمشاركة وتصنيف البيانات حسب المساواة والعدالة بين الجنسين.
 - وبالامكان تعريف المؤشر من منظور المساواة والعدالة بين الجنسين بأنه (الأداة التي توضح التغييرات الدالة على المساواة والعدالة بين الجنسين في مجتمع ما عبر الزمن، وتعكس احصائيات واقعية حول وضع النساء والرجال) ، وهناك مؤشرات دالة على المساواة والعدالة بين الجنسين نذكر منها ما يأتي :

1- مؤشر التمكين

- يعد مؤشر التمكين من المؤشرات الالاساسية في دراسة مشكلات المساواة والعدالة بين الجنسين بصورة عامة، ومن اكثرها استخداماً في الدراسات التي تجري في هذا المجال، لانها تتناول الالاساليب التي يتم من خلالها استخدام المتغيرات في تكوين المساواة والعدالة بين الجنسين. ويمكن استخدام مؤشر التمكين في مجالين رئيسيين هما :

أ- التغيرات التي تحدث في شخصية الانسان، والشعور بالثقة بوجود الحق، والقدرة على اتخاذ القرار، والحرية في اختيار البدائل المتاحة التي تؤثر في الانسان بصورة مباشرة .

ب- يختلف التمكين باختلاف الهدف منه، هل هو الوصول الى المنفعة، أم هو التغيير في الحقوق الاجتماعية؟

- وهنا لابد من تحديد ما يأتي: (نوع التمكين - الفترة الزمنية التي يحدث فيها التمكين - الهدف من التمكين - معرفة عدد الافراد الذين سيتأثرون به).

- ويحاول هذا المؤشر أن يقيس القوة البيئية للرجال والنساء في الحياة السياسية والاقتصادية، وتنطوي تحت هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية الآتية:

- نسبة الرجال والنساء في مواقع ادارية وتنفيذية .
- نسبة الرجال والنساء في وظائف مهنية وتقنية .
- نسبة الرجال والنساء في البرلمان .

2- مؤشر النمو للمساواة والعدالة بين الجنسين :

- وهو عبارة عن تعديل لمؤشر النمو البشري ليتلائم مع الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.

- وهذا المؤشر يأخذ معدل الانجازات في دولة معينة في مجال طول العمر، و في مجال التعليم والدخل، من اجل ايجاد اختلافات على ضوء هذه المؤشرات بين الرجال والنساء.

- ويهدف "التحليل الجنساني" للموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين الى دراسة تأثير الموازنات العامة على الحالة الاقتصادية للنساء والرجال، ومدى استجابة الموازنة لاحتياجات المساواة والعدالة بين الجنسين، حيث تشير مصادر اليونيفيم (صندوق الامم المتحدة للنمائي للمرأة) إلى أن من فوائد استخدام تحليل الموازنات على اساس المساواة والعدالة بين الجنسين هي ضمان تطبيق المبادئ الآتية:

أ. المساواة : ليس فقط بين الرجل والمرأة، بل أيضاً تحقيق المساواة بين المناطق المختلفة (المساواة المكانية)، وبين

الفئات الاجتماعية المختلفة، لان رصد اشكال التمييز ودراسة المؤشرات تساهم في تعزيز المساواة .

ب. المساواة : فتحليل الموازنة يتطلب فهم ودراسة جميع المدخلات والمخرجات مما يساهم في تعزيز اليات مساءلة الحكومة .

- ج. الكفاءة: لان تحليل الموازنة يستدعي طرح تساؤلات كثيرة ، منها جدوى الانفاق في مجال معين ومدى فعالية الجهاز الإداري الحكومي، وكل ذلك سيعمل بالضرورة على تعزيز الكفاءة.
- د. الشفافية: فتحليل الموازنة يتطلب الكشف عن جميع مصادر الإيرادات وآليات صرفها، وليس هناك من مجال لحسابات سرية وفرعية، مما يعزز من شفافية الموازنة والاداء الحكومي على حد سواء .

4.6 : الأطراف الرئيسية في إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

هناك طرفان رئيسان يعملان على إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، هما:

1- الطرف الأول

السياسيون (صناع السياسات ومتخذي القرارات والتشريعيون) حيث توفر لهم هذه الموازنة المعلومات الأساسية عن احتياجات المساواة والعدالة بين الجنسين ، كما تجعلهم على دراية بأثر السياسات التي يرسمونها، وذلك من خلال البرامج المخصصة للمرأة والفئات المهمشة واللاكثر فقرا في ميزانيات الوزارات المختلفة .

ويقوم البرلمانيون بدور هام في إقرار واعتماد ومراجعة الموازنة العامة للدولة، ويتضاعف دورهم في حالة وعيهم بالمساواة والعدالة بين الجنسين ، وإيمانهم بقيم المساواة والعدالة، لأنهم يستطيعون عند مناقشتهم للموازنة طرح أسئلة عن مدى حساسية هذه الموازنة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، وإلى مدى حساسية الموازنة العامة للدولة للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.

2- الطرف الثاني

منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي والصحفيون ، حيث يقدم لهم هذا النوع من الموازنات المعلومات الأساسية التي سوف تدعم قدرتهم في التأثير على عملية صنع السياسات العامة والدعوة لرسم المزيد من السياسات التي تأخذ في اعتبارها مصالح الرجال والنساء على حداء سواء.

- لقد جاءت المبادرة لهذا النوع من الموازنات نتيجة لجهود أطراف حكومية في استراليا , السويد ، سويسرا ، النرويج ، كما بدأت بجهود من فاعلين خارج الإطار الحكومي التنفيذي.
- ففي أوغندا، تنزانيا ، جنوب أفريقيا ، موزمبيق ، وكندا ، وانجلترا ، أعطى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والبرلمان دفعة قوية لظهور مثل هذه الموازنات.
- كما مارس الدعم الفني المقدم من المؤسسات المانحة مثل أوكسفام ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي، دوراً مسانداً لمثل هذه المبادرات.

5.6 - طرق تحليل الموازنة العامة وفق منظور المساواة والعدالة بين الجنسين

طريقة الخطوات الخمس وأداة المفاتيح العشرة في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

- هناك عدة نماذج أو طرق لتحليل أدوات الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين والتي تهدف إلى تقييم جانبي الموازنة العامة وتحديد المستفيدين من تلك السياسات والبرامج وإيجاد طرق مناسبة لمعرفة أثر النفقات العامة في تحقيق المساواة.
- وتهتم أدوات الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين بتطبيق التحليل النوعي على الموازنات العامة المختلفة بوسائل متعددة حتى يمكن إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين في سياسات الموازنة العامة للدولة ضمن منهجية الإصلاح الاقتصادي.

وهناك الكثير من الطرق التي على أساسها نقوم بتحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين منها :

1.5.6 - طريقة الخطوات الخمس في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

أ- الأداة الأولى : - تقييم المنافع وفقاً للمساواة والعدالة بين الجنسين:

- وهي عبارة عن آلية بحثية ، يتم من خلالها معرفة رأي المرأة أو الرجل في كيفية تعاملهما مع التفاصيل ذات الصلة بإعداد الموازنة العامة، لو تم تعيينها / أو تعيينه وزيراً للمالية.
- والهدف من استخدام هذه الآلية هو تحليل آراء النساء والرجال حول مدى جدوى وقدرة الإنفاق العام على توفير الخدمات التي تتناسب مع احتياجاتهم ، ومدى استجابة الإنفاق العام للأولويات ذات الصلة بالمساواة والعدالة بين الجنسين.

ب- الأداة الثانية : - تحليل المنافع المتحققة من الإنفاق العام مع مراعاة الاعتبارات النوعية :

ت-

- تعمل هذه الأداة على تحليل درجة استفادة الرجال والنساء ، والفتيان والفتيات، من الإنفاق على الخدمات العامة المقدمة وتحليل المنفعة المتحققة ، حيث تكشف هذه الآلية الكمية كيفية توزيع الخدمات العامة وفقاً للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- وسيكون من المفيد جداً وضع معايير أساسية وإنشاء نظم متابعة، وهذا يتطلب قياس وحدة التكلفة من تقديم خدمة ما (على سبيل المثال : تكلفة توفير مكان لمدرسة ابتدائية لمدة عام واحد)، وعدد الوحدات المستخدمة من

قبل كل من الرجل والمرأة والبنات والولد . ويمكن بعد ذلك حساب النتائج المتحققة كقيمة من : تكاليف الوحدة مضروباً في عدد الوحدات المستخدمة من قبل المستفيدين محل الاعتبار .

ث- الأداة الثالثة : - تقييم سياسات الإنفاق العام من منظور المساواة والعدالة بين الجنسين:

- تهدف هذه الآلية الى تقييم السياسات التي خصصت لها موازنات لتحديد آثارها المحتملة على المساواة والعدالة بين الجنسين ، وتحديد الأثر المتوقع على أشكال فجوات المساواة والعدالة بين الجنسين ودرجاته . والترويج للأحداث المتوقعة مثل الزيادات المخططة في الإنفاق العام على التعليم قد يكون له عدد من الآثار الإيجابية مثل :
 - زيادة تسجيل الفتيات في المدارس ومن ثم خفض الفجوة النوعية الخاصة بالقيود والتسجيل في المدارس .
 - تحسين المؤهلات التعليمية للفتيات ، ومن ثم تخفيض الفجوة النوعية الخاصة بالمستوى التعليمي.

د. الأداة الرابعة : - تحليل الموازنة المستجيبة لاعتبارات المساواة والعدالة بين الجنسين (جانب الإنفاق) :

- تعمل هذه الآلية على توضيح الآثار المتوقعة لتقديرات الإنفاق في التعامل مع قضايا عدم المساواة وفقاً للإنفاق العام الكلي والإنفاق الخاص بالوزارات القطاعية(الصحة، التربية والتعليم..).
- نّ تقسيم الإنفاق العام إلى فئات يتم تضمينها الأبعاد النوعية هو الآلية الأساسية للإنفاق العام . وهذا يجعل من الصعب الحكم على مدى استجابة أولويات الإنفاق العام للاحتياجات الجماعات المختلفة من الرجال والنساء .

هـ. الأداة الخامسة : - تحليل أثر الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين على استخدام الوقت :

- إنّ الهدف من استخدام هذه الأداة هو تسعير المنتجات والخدمات المقدّمة من خلال الاقتصاد غير الرسمي(غير المنظم) الذي يعني بالأنشطة الاقتصادية غير مدفوعة الأجر ، والتي تتم مباشرة لمصلحة الأسرة أو العائلة المقربة أو الأصدقاء على أساس تبادلي، بما في ذلك الأعمال المنزلية اليومية ، و / أو الأنشطة المهنية التي تمارس على هامش الموجبات القانونية أو النظامية أو خارجها. - وبالتالي فإن من المهم القيام بقياس كمي للعمل غير المأجور غير المحتسب في الحسابات القومية ، وتحديد قيمة هذا العمل في حساب تابع . وعلى الرغم من دخول المرأة بأعداد كبيرة عالم العمل المأجور ، فإنها ما زالت تخصص الكثير من الوقت للأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر ، وغير المدرجة في الحسابات القومية .
- ومن بين الطرق التي طبقتها بعض الدول بهدف إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين على وفق مراحل اعداد الموازنة العامة، هي طريقة الخطوات الخمس في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، و يمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول الآتي:

طريقة الخطوات الخمس في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في

المملكة المتحدة

الخطوة	الأسئلة التمهيدية	المتطلبات
1 - جعل المساواة والعدالة بين الجنسين موضوع الاهتمام	من هم المستقبِلون ؟	بيانات مفصلة وفقا للمساواة والعدالة بين الجنسين .
2 - مراجعة الإيرادات والنفقات	كيف يتم توزيع العائد بين الرجال والنساء ؟	إحصائيات النفقات والإيرادات مفصلة وفقا للمساواة والعدالة بين الجنسين .
3- تقدير الأثر النوعي	<ul style="list-style-type: none"> - ما الآثار المتوقعة على المديين الطويل والقصير للتوزيع النوعي لكل من الموارد (المال والوقت) . - العمل المدفوع وغير مدفوع الأجر. - هل الإنفاق ملائم لاحتياجات كل من الرجل والمرأة ؟ - كيف تؤثر السياسة في أدوار وعادات المساواة والعدالة بين الجنسين ؟ 	<ul style="list-style-type: none"> • بيانات عن اقتصاد الرعاية غير مدفوع الأجر. • تحليل جزئي لتوزيع الدخل ودرجة حساسية الإنفاق للاختلافات النوعية . • الحساسية للتفرقة، وللممارسات التقليدية، وللعادات والسلوكيات السائدة، والآثار التي تحدثها السياسات على كل ذلك
4- إدماج المساواة والعدالة بين الجنسين	<ul style="list-style-type: none"> - كيف يتم أخذ المساواة والعدالة بين الجنسين في الحسبان عند تصميم السياسات ورسمها وتنفيذها ؟ - ما الأولويات التي تحدد للحد من التمييز النوعي؟ 	<ul style="list-style-type: none"> • التعاون بين الهيئات الحكومية من خلال عملية صنع السياسات . • الوعي بمدى قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين ، والقدرة على البحث والتحليل من أجل الكشف عن القضايا المسكوت عنها في ما يخص عدم المساواة. • أدوات لتقدير الأهداف والأولويات المرتبطة بالسياسة .

5- إرشادات	هل تم تحقيق الأهداف الخاصة بتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين ؟	<ul style="list-style-type: none"> • الوعي بتعقيد عملية وضع الأهداف الخاصة بعدم المساواة . • القدرة على صنع السياسات، وتحديد تأثيرها على الظواهر الاجتماعية ذات الصلة بالمساواة والعدالة بين الجنسين .
------------	---	--

- وفي جنوب افريقيا تم اعتماد هذه الطريقة أيضاً في تحليل الموازنة العامة بهدف إدماج إحتياجات النساء والرجال فيها، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول الاتي:

طريقة الخطوات الخمس في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في جنوب افريقيا

الخطوة (1)	تحليل الوضع الحالي للمرأة ، الرجل ، البنت ، الولد، في قطاع معين .
الخطوة (٢)	تقدير مدى ملائمة السياسات للوضع الحالي.
الخطوة (3)	تقدير مدى ملائمة تخصيص الموارد في الموازنة العامة لتنفيذ سياسات مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
الخطوة (4)	تقدير مخرجات الإنفاق على المدى القصير لتقييم كيفية إنفاق الموارد حقيقةً ، وطرائق تنفيذ البرامج والسياسات .
الخطوة (5)	تقدير نتائج الإنفاق على المدى الطويل، أو تقدير الأثر المحتمل للإنفاق.

2.5.6 - طريقة مفاتيح الاسئلة العشرة في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

- وهي أداة تحليلية هدفها اللساس هو إظهار التباين في اللوضاع بين الرجال والنساء من ناحية الانشطة والحقوق والواجبات، وتحليل المنافع المكتسبة من خلال الانفاق العام.

- وتحتوي هذه الادة على عشر أسئلة يجب الإجابة عليها من أجل بيان الثغرات و"الفجوات" و الخصائص والمعلومات و المؤشرات وفحص العلاقات بين الأسئلة بالنسبة للنساء و الرجال ، و الفتيات و الفتيان، بالنسبة لكل طرف على حدة.

وهناك اربع مراحل اساسية لاستعمال طريقة الاسئلة العشرة في تحليل الموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين هي :

أ- المرحلة الاولى : يجب الاجابة على الاسئلة العشرة من خلال البيانات الفعلية عن أوضاع كل من المرأة والرجل، واستخراج الفجوات النوعية بين الرجل والمرأة بخصوص تلك الاسئلة .

ب- المرحلة الثانية : فحص العلاقة بين النتائج المستحصل عليها من المرحلة الأولى ومقارنة النتائج.

ت- المرحلة الثالثة : تحديد أولويات الانفاق ضمن احتياجات المساواة والعدالة بين الجنسين ، و تحديد طبيعة العلاقة بين الاحتياجات كل من الرجل والمرأة .

ث- المرحلة الرابعة : تحليل التباين بين احتياجات المساواة والعدالة بين الجنسين ، وتحديد المسؤوليات الفعلية لتلبية تلك الاحتياجات .

ويمكن توضيح طريقة الاسئلة العشرة في تحليل الموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين من خلال الجدول أدناه:

اداة مفاتيح الاسئلة العشرة في تحليل الموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين

الاسئلة العشر	الوسائل	المتابعة
1- من يقوم بماذا ؟ لفائدة من ؟	الانشطة	الاجابة على الاسئلة العشرة
2- كيف ؟	الوسائل	استخراج الثغرات والخصائص والمعلومات
3- من يملك من يتحكم في ماذا ؟	الموارد	فحص العلاقة بين الرجال والنساء
4- من يقرر في ماذا ؟	السلطة	تحديد أولويات الانفاق
5- من المسؤول ؟	الواجبات	ماهي طبيعة العلاقة بين الرجال والنساء
6- من يستفيد من ماذا ؟	المداخل	مقارنة الفوارق بين الرجال والنساء
7- من ينفق ماذا ؟	النفقات	فحص العلاقة بين الواجبات والحقوق
8- من له الحق في ماذا ؟	الحقوق والقوانين	تحديد التباين بين الواجبات والموارد
9- من يستفيد من العائدات ؟	اللاثر والواقع	تحليل الاثر النهائي
10- من يستفيد ؟ من يتضرر ؟	اللاثر والواقع	تحديد العلاقات بين الرجال والنساء

كل سؤال من هذه الاسئلة يرفق بسؤالين هما لماذا ؟ ومع من ؟

3.5.6 - طرق أخرى لتحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

هناك عدة طرق أخرى يتم استخدامها في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين نذكر منها ما يأتي:

1.3.5.6 - طريقة (دايان اليسون)

إن منهج الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين لا يقدم نموذجاً مفرداً يلائم أي مجتمع . لذا تم اقتراح عدد كبير من الأدوات الفنية التي تسمح بعمل موازنات مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، والتي تسمح في ذات الوقت بتحليل الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين. وهناك بعض الأدوات المقترحة للتحليل، من قبل خبيرة الاقتصاد الاجتماعي (دايان اليسون) وهي :

- تقييم سياسة الوعي بالمساواة والعدالة بين الجنسين : كيف تعكس البرامج والسياسات، الاحتياجات والأولويات المختلفة لكل من الرجل والمرأة .
- التأكد من المنافع المتحققة بواسطة الانفاق العام طبقاً للنساء والرجال : كيفية استفادة كل من الرجل والمرأة من الإنفاق على الخدمات العامة، مثل التعليم ، والوحدات الصحية ، أو خدمات الارشاد الزراعي.
- عرض آراء المستفيدين طبقاً للنساء والرجال بصدد إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، وتحديد أولويات الموازنة العامة، ومنها: كيف تلي الاستثمارات العامة في البنية الأساسية، وتقديم الخدمات العامة، الاحتياجات المختلفة والأولويات المتباينة لكل من الرجل والمرأة ؟
- تحليل إطار السياسات الإقتصادية متوسط المدى، المرعي للمساواة والعدالة بين الجنسين: و يهتم بتقدير اثر السياسات الإقتصادية على النساء ، ويركز على المالية العامة والسياسات المالية والإقتصادية، وتخفيض معدلات الفقر .
- تحليل أثر الموازنة على استخدام الوقت طبقاً للنساء والرجال : كيف تؤثر النفقات بطريقة مختلفة في استخدام كل من المرأة والرجل للوقت ؟
- التحليل النوعي للدخل المتحقق : كيف يتأثر كل من الرجل والمرأة، بطريقة مختلفة، بسعي الحكومة لزيادات الإيرادات العامة (الدخل المباشر ، الضرائب المشتركة المباشرة) ، والضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة) أو رسوم الاستخدام .
- التعبير الواضح عن الوعي بالمساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة : كيف توفر الحكومة معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها لتقليل التحيز النوعي في قانون الموازنة السنوي .

2.3.5.6 - طريقة (رواندا شارب)

تعتبر تجربة استراليا من التجارب الرائدة في مجال ادماج المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة للدولة حيث قامت الباحثة الاقتصادية (روندا شارب) بأستخدام نموذج لتحليل ادوات الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين مصنف الى تسعة خطوات رئيسة لتحليل الموازنة العامة، وكذلك تصنيف ثلاثي لتحليل اثر الانفاق الحكومي على تقليص الفجوة بين الرجل والمرأة وهذه الخطوات هي :

- دراسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين الراهنة .
- تحديد أهم المشاكل المتعلقة باحتياجات النساء والرجال.
- تحليل الادوات الممكن استخدامها في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- تحديد البيانات والمؤشرات الممكن الاعتماد عليها في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- مناقشة الاسباب الكامنة وراء كل مشكلة من مشاكل احتياجات النساء والرجال ودراسة الآثار الناتجة عنها .
- تحديد البرامج القطاعية التي تتعلق بقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين.
- تحديد المخصصات الموجهة للبرامج القطاعية .
- مناقشة أي صعوبة تواجه الخطوات السبع الالفة الذكر .
- تحديد المسؤوليات والواجبات والالتزامات .

وقد حددت (رواندا شارب) ثلاثة اقسام لتحليل جانب النفقات العامة في الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين وهي :

القسم الاول: - الانفاق الموجه للمساواة والعدالة بين الجنسين، وفيه يتم الاهتمام بتحديد مقدار الانفاق الموجه لاحتياجات (رجل ، امرأة).. مثل برامج صحة الامهات، وبرامج رعاية المرأة، وبرامج تطوير قدرات الرجل .

القسم الثاني: - البرامج الموجهة لتحقيق تكافؤ الفرص في الوظائف العامة بين الرجل والمرأة، وكيفية تدريب المرأة للقيام بالوظائف العامة المختلفة، مثل برامج تطوير قدرات المرأة اللادارية، وبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة .

القسم الثالث: - تحليل المستفيدين من خدمات الانفاق العام على البرامج التعليمية، ومن برامج الرعاية اللولية، ومن برامج قطاعات أخرى، مثل المستفيدين من نظام التعليم المجاني، ومن برامج الدعم الزراعي، ومن برامج الدعم الصحي .

3.3.5.6 طريقة (باربرا ايفرز)

قامت الباحثة الاجتماعية (باربرا ايفرز) في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين من خلال نموذج الخطوات الاربعة، حيث حددت خطوات رئيسة لتحليل الموازنات من منظور المساواة والعدالة بين الجنسين على النحو الاتي :

- **الخطوة الاولى:** - انتقاء القطاعات ذات الصلة المباشرة بالتنمية البشرية، اذ ان هذا النوع من القطاعات هو الذي يمكن من خلاله الاستجابة للاحتياجات واولويات النساء والرجال المختلفة بشكل مباشر ومؤثر اذا عولج بالشكل الصحيح ، اذ بمجرد ان نكون قد حققنا نجاحا في تلبية احتياجات النساء والرجال المختلفة، واصبحت كل فئة من الفئات المجتمعية مشاركة ومنتجة ومستثمرة باقصى طاقاتها فأنا بطبيعة الحال نحصل على التنمية المرجوة لرأس المال البشري كخطوة اساسية ومساندة لجهود تطوير (رأس المال المادي) وذلك لكي تتحقق التنمية الشاملة المستدامة ومن بعض هذه القطاعات او السياسات التي لها اثر مباشر على المساواة والعدالة بين الجنسين: التعليم والصحة والزراعة .

- **الخطوة الثانية:** - تقييم اوضاع الرجال والنساء في كل قطاع من هذه القطاعات المختارة من خلال طرح مجموعة من الاسئلة

- ماهي القواعد التي تنظم علاقات الرجال والنساء في هذا القطاع ؟
- ماهي اهتمامات كل من الرجل والمرأة في هذا القطاع ؟
- من هو المسؤول عن اتخاذ القرارات في هذا القطاع ؟
- ماهي فجوات المساواة والعدالة بين الجنسين في هذا القطاع ؟

- **الخطوة الثالثة:** - فحص وتحليل السياسات القائمة والمتبعة في كل قطاع من القطاعات المختارة ويكون ذلك من خلال طرح مجموعة من الاسئلة :

- ماهي اكثر الحاجات التي تستجيب لها سياسات هذا القطاع ؟ وهل تعطي اولوية متساوية للفقراء من الرجال والنساء ؟
- في حالة تنفيذ هذه السياسات من سيكون المستفيد الأكبر منها ؟ وما مدى استفادة الفئات المهمشة منها ؟
- ماهي المبالغ المخصصة للنساء الفقيرات ذوات الاحتياجات الملحة من خلال هذه السياسات ؟ وكيف يتم شمل الافراد المهمشين في هذه السياسات ؟
- ماذا تتضمن هذه السياسات من أجل ردم فجوات المساواة والعدالة بين الجنسين القائمة في هذا القطاع ؟

- **الخطوة الرابعة :** - اجراء متابعة وتقييم للموازنة العامة، وتحديد الفئات المستهدفة منها وهذا ما يصرح عليه بتقييم المخرجات. وفي هذه الخطوة يتم التركيز على تحليل جانب الانفاق العام الذي ينقسم الى ثلاث مجموعات، هي:
- نفقات مخصصة وموجهة بشكل مباشر لتلبية احتياجات مرتبطة بالمساواة والعدالة بين الجنسين مثل مخصصات الصحة الانجابية للمرأة ومخصصات دعم تعليم الاناث ومخصصات تدريب وتأهيل الفتيات والنساء العاملات.
- ومن الطبيعي ان نجد ان معظم نفقات هذه المجموعة ان لم يكن جميعها مخصص للنساء خصوصاً في المجتمعات التي تمارس التمييز ضد المرأة بهدف تحقيق المساواة مع الرجل، وهذا ما يعرف بـ (التمييز الايجابي) لصالح المرأة.. في الهند مثلاً يجب ان لا تقل مخصصات الانفاق المباشر على قضايا المرأة عن (1 %) من حجم الموازنة الكلي، اما في الفلبين فالنسبة هي (5 %) .
- نفقات مخصصة لموظفي القطاع الحكومي مثل الرواتب والاجور ومخصصات التقاعد ونهاية الخدمة ومخصصات لتمويل برامج التدريب.
- وقد تتضمن هذه المجموعة نفقات ذات طبيعة جنسانية مثل مخصصات الاجازة الابوية وتسهيلات الاعتناء باطفال الموظفين وغيرها. وغالباً ما يتم التعرف على هذه النفقات ليس من خلال نماذج الموازنة وانما من خلال تقارير تفصيلية عن اشكال وحجوم هذه المخصصات والآثار المحتملة لها على صعيد تمكين المرأة، يتم اعدادها من قبل كل وزارة على حده وتلحق بالموازنة العامة .
- النفقات العامة المختلفة التي لا تخصص على اساس الجنس وانما تكون موجهة لتلبية احتياجات جميع الافراد والفئات في المجتمع من دون تمييز او تحيز.
- و يمكن ان تؤدي هذه النفقات إلى تداعيات وتأثيرات متباينة على اوضاع كل من الرجال والنساء تبعاً لانماط العلاقات الوظيفية السائدة بينهما في المجتمع.
- ومن امثلة هذا النوع من النفقات مخصصات تطوير شبكات المياه وباقي مرافق البنية التحتية ومخصصات تحديث المواصلات ومخصصات الامن والنظام العام ومخصصات محو الامية والتعليم .

٧- تحليل جانب النفقات والإيرادات العامة في الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

1.7 : تحليل النفقات العامة في الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

- يقتضي الامر الأخذ بعين الاعتبار عنصر المساواة بين الجنسين في كل ما تتضمنه بنود الانفاق العام في كل سنة مالية.
- ولا نعني بالمساواة هنا التساوي الحسابي فقط ولكن تلبية الحاجات وسد الفجوات بين ما يخصص في الموازنة العامة من انفاق على المشروعات ذات الطابع المشترك بين الجنسين وبين الحاجات الحقيقية بما يحقق تكافؤ الحقوق بينهما.
- ان الهدف الثاني من الدعوى للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين هو تقوية الروابط والعلاقات بين السياسات الاقتصادية من جهة والمخرجات الاجتماعية من جهة اخرى ومحاولة توضيح اثار كل من النفقات العامة على النساء والرجال في المجتمع وتجسير الفجوة بين الجنسين من ناحية الحقوق المادية حيث يمكن ان يساهم الانفاق العام في التمييز ضد المساواة والعدالة بين الجنسين سواء من ناحية السياسات او التطبيق الفعلي.
- كما ان تحديد اوجه الانفاق يمكن ان يكون له تأثير فعلي وملموس في تغيير وضعية وادوار النساء والرجال.
- فعلى سبيل المثال يُعد توفير التمويل اللازم لتدريب النساء على الاعمال ذات الاجور الضئيلة والمهارات المحدودة مثل الخياطة بدلا من تدريبهن على الاعمال ذات الاجور المرتفعة والمهارات العالية مثل تكنولوجيا الكمبيوتر، ربما تترتب عليه مزايا آنية وحالية للنساء، ولكنه في ذات الوقت يكرس الادوار النمطية والتقليدية غير المتكافئة للمرأة، مما يوسع الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة .

ان تخصيص التمويل ليس الا الخطوة الاولى في عملية اعداد الموازنة ولا بد من ترجمة مدخلات الاموال الى أنشطة مختلفة هي :

- 1- أنشطة (مثل تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وتوصيل تحويلات الدخل واقامة البنى التحتية الاساسية).
- 2- مخرجات (مثل عدد المرضى الذين تم علاجهم والاطفال الذين تم الحاقهم بالمدارس والمنح المقدمة والطرق التي انشئت).
- 3- نتائج (اي ماترتب على النشاط من آثار او ثمره ذلك النشاط مثل اللوضاح الصحية والمؤهلات العلمية التي تم الحصول عليها وعدد الناس الذين تجاوزوا خط الفقر والنمو الاقتصادي المحقق) .

- ويمكن قياس مدى وفاء الدولة بالتزاماتها السلوكية الخاصة بالمساواة والعدالة بين الجنسين بالنظر الى مخصصات الانفاق. وذلك يتطلب معرفة مدى الالتزام بتحقيق النتائج النهائية، وان هذه النتائج المتحققة لن تساهم في تعزيز المساواة الا في حالة:

1. ما اذا كان هنالك قصور في وصول التمويل الى الأنشطة بسبب بعض العوامل مثل التلكؤ في الصرف والفساد .

2. ما اذا كانت الانشطة الممولةة لاتسفر بشكل فعال عن مخرجات تقوم على عدم التمييز والانصاف بين الجنسين.

3. ما اذا اخفقت المخرجات في استحداث نتائج جيدة لتحسين المساواة والعدالة بين الجنسين.

- ولكي تكون الصورة واضحة تمام الوضوح نحتاج الى تتبع الاموال التي تخرج في صورة مخصصات من الموازنة العامة الى الانشطة والمخرجات التي تمولها، وبحث النتائج المتحققة من ناحية المساواة المرتبطة بالمساواة والعدالة بين الجنسين.
- وعلى الحكومات اعطاء الأولوية لتمويل البرامج التي تعزز المساواة.
- فأغلب برامج الانفاق العام غير محددة وفقا للمساواة والعدالة بين الجنسين ، اي ان الانفاق العام لا يستهدف النساء او الرجال على وجه الخصوص، وبالتالي فأن الانفاق المحايد من حيث المساواة والعدالة بين الجنسين لا يساهم في تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

على سبيل المثال :

- القوانين التي تنظم الحصول على التمويلات الحكومية مثل العلوات المخصصة للأسر والضمان الاجتماعي قد تقييد قدرة المرأة في الحصول عليها بشكل مستقل وذلك من خلال اعتبار المرأة فرد من افراد الاسرة التي يعولها الرجل وليس بأعتبارها شخصية مستقلة بذاتها ومن ثم لا يمكن للمرأة الحصول على هذه المزايا سوى عن طريق الزوج او بأقتصار حق الحصول على هذه المزايا على العاملين في الاعمال الرسمية وبالتالي اقضاء الغالبية العظمى من النساء اللاتي يعملن في القطاع غير الرسمي .
- وعندما تخصص الحكومات الموارد المالية الملائمة فهي بذلك تحقق مايسمى (الالتزام بالسلوك). - فالألتزام بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة يتضمن ايضا (الالتزام بالنتائج) اي ان الانفاق يجب ان يكون له تأثير فعلي وملموس في تغيير وضعية المساواة والعدالة بين الجنسين.
- ومن المهم التأكيد على ذلك لأنه لاتزال هناك فجوة كبيرة بين مايفترض ان يحدث ومايحدث في واقع الامر في مجال الموازنات.
- على سبيل المثال تبين من خلال دراسة تم اجراؤها على اثر الانفاق الحكومي المخصص (لبرامج المساواة والعدالة بين الجنسين والتنمية في الفلبين) ان بنود الانفاق لم تركز بشكل واضح ودقيق على المساواة كما غابت نظم الرقابة والمتابعة على الانفاق الحكومي العام .

وهناك ثلاث طرق لتقييم اثر الانفاق الحكومي وكما يأتي :

1. دراسات تقوم بتتبع الانفاق لضمان وصول الاموال الى محطات تقديم الخدمات المستهدفة .
2. اجراء تقييم للمستفيدين لتحديد ما اذا كانت النساء تحصل على الخدمات بشكل يحترم حقوق الانسان الأساسية .

3. الدراسة الكمية، التي تقوم بقياس نتائج الموازنة العامة باستخدام مؤشرات مصنفة وفقا للمساواة والعدالة بين الجنسين مثل معدلات القراءة والكتابة بين الاناث والذكور .

وتشير الدراسات الى ثلاثة ابعاد رئيسية يشتمل عليها جانب الانفاق العام في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين، وذلك على النحو الاتي :

1. برامج خاصة بالمساواة: وهذه البرامج تتكون من النفقات المخصصة للمشروعات والسياسات التي توجه بصورة مباشرة الى المرأة. وهذه النفقات تقترب من الطريقة التي يترجم بها الناس عادة كلمة (موازنة المرأة). على سبيل المثال اعتمادات تعليم الفتيات مهارات ذات طبيعة فنية متخصصة، كما تتضمن اعتمادات لبرامج تمكين المرأة غير العاملة .
2. برامج تدعم المساواة بين الرجل والمرأة في مراكز صنع القرار : وهي تتكون من الاموال المخصصة للبرامج الاخرى التي تضمن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في مراكز صنع القرار داخل الجهاز الحكومي. والمساواة هنا لاتعني فقط اعداد متساوية من النساء والرجال في التوظيف ، ولكن ايضا تمثيلا متساويا داخل الدائرة وفي مراكز صنع القرار، وكذلك تعني الحوافز العادلة وظروف العمل المناسبة .
3. النفقات المتعلقة بالخدمات العامة المشتركة : وتتكون من النفقات المستمرة التي لم يتم تغطيتها في الفئتين السابقتين. وهذا المكون هو الالهة والاصعب في عملية تقدير مدى افادة كل من المرأة والرجل من هذه الخدمات .

ويمكن توضيح متابعة ادوات مؤشرات تحليل النفقات العامة في الموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين من خلال الجدول الآتي:

أدوات ومؤشرات تحليل جانب النفقات العامة في الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

الادوات	المؤشرات	التحليل	المتابعة
1. ان تكون هناك مخصصات في الموازنة العامة هدفها العناية بالمساواة والعدالة بين الجنسين	هل هناك نفقات مخصصة بشكل مباشر للمرأة والرجل في وثيقة الموازنة العامة للدولة عند اعدادها	تقييم الى اي مدى ترتقي البرامج والخدمات العامة مع الاحتياجات والاولويات الحقيقية والانوية للمواطنين (رجال ونساء)	- الانفاق على الصحة - الانفاق على تأمين متطلبات الحياة - الانفاق على البرامج التنموية - الانفاق على التعليم
2. مدى استفادة كل فئة من فئات المجتمع	هل هناك نفقات مخصصة تهدف الى خلق	رؤية ان كانت النفقات المخصصة لبرامج	- قياس ما يدفع على تدريب الموظفين

من مخصصات الموازنة العامة	فرص متساوية للعمل للرجل والمرأة	وسياسات القطاعات تعمل على تقليص فجوات المساواة والعدالة بين الجنسين أم لا	- دفع اللجاجة الابوية - تسهيلات العناية بالاطفال - القروض والبرامج الاجتماعية
3. تحليل تأثير النفقات العامة على أساس فصل الجنسين	هل هناك نفقات على البنية التحتية واللائمة الادارية للدولة بحيث تهيه ارضية مناسبة للاستفادة احتياجات الجنسين منها	تقييم توزيع موارد الموازنة من حيث الاثر على الفئات الاجتماعية (رجال - نساء - اولاد - بنات)	- الانفاق على تطوير الاجهزة - الادارة - الانفاق على المياه - الانفاق على المواصلات - الانفاق على البنى التحتية

يتضح لنا مما ورد أعلاه ما يأتي :

- يشير تحليل الانفاق العام في الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين الى تحليل اثر الانفاق الحكومي الفعلي، وعوائد هذا الإنفاق على كل من الرجال (الرجال والولاد) والنساء (السيدات والفتيات) ويتمثل هدفه الاساسي في مراجعة السياسات الحكومية ومنها السياسة المالية ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيصات الموازنة العامة.
 - لذلك فأن تحليل جانب النفقات العامة يعتبر اسلوباً من اساليب اجراء تقييم السياسة للاقتصادية مع مراعاة الفروق الجنسانية عند صياغة واعداد الموازنة العامة للدولة، اذ تتطلب مراجعة سياسة الانفاق العام ما ياتي :-
1. تحديد وقياس أثر النفقات العامة الموجهة لكل من الرجال والنساء .
 2. قياس وتحليل مدى تحقق المساواة في توزيع النفقات العامة على الرجال والنساء .
 3. مراجعة الانفاق العام على الخدمات العامة التي تخدم كل من الرجل والمرأة .
 4. مراقبة الانفاق العام الموجه لدعم مدخولات النساء كبرامج التوظيف والتدريب المهني .
 5. مراقبة الانفاق العام الموجه لدعم مدخولات الرجال كبرامج توظيف الشباب العاطلين .
 6. تحسين الانفاق العام الموجه نحو تفعيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية لبناء قدرات النساء.
 7. تدعيم الانفاق العام الموجه نحو المؤسسات المعنية بحقوق المرأة، مثل المجلس القومي للمرأة .

و تقتضي عملية اجراء التحليل الخاص بإدراج المساواة والعدالة بين الجنسين في الموازنة العامة دورة مترابطة من الاجراءات وكما

يأتي:

1. تشخيص المشكلة: وهي تحديد الفجوة النوعية بين الرجال والنساء من ناحية الاحتياجات والادوار والحقوق والالتزامات.
2. تحديد اولويات الانفاق العام الموجهة لسد متطلبات الرجل والمرأة وتحقيق المساواة بينهم من ناحية الاثر الفعلي لتلك النفقات.
3. تحديد اهداف مستقبلية تهدف الى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال اجراء خطة عمل متكاملة مسندة الى التحليل الاقتصادي للمساواة والعدالة بين الجنسين تندرج في مراحل اعداد الموازنة العامة للدولة.
4. وضع خطة عمل متكاملة يندرج فيها كل ما يخص فعاليات النشاط الاقتصادي في الوزارات والقطاعات من ناحية تصنيفها الى احتياجات وادوار والتزامات الرجل والمرأة وتطبيقها فعلياً من اجل الحصول على النتائج النهائية بغية متابعتها ومراقبتها من خلال استعمال الادوات المناسبة لتحليل الفجوة النوعية مع مراعاة الفئات الهشة والمهمشة من الرجال والنساء بهدف القضاء على الفقر .

2.7 : تحليل الايرادات العامة في الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

ا- ن هناك قلة من الدول التي قامت بتحليل جانب الايرادات العامة من منظور المساواة والعدالة بين الجنسين ومنها المملكة المتحدة وجنوب افريقيا وذلك بسبب اتساع القاعدة الضريبية لهذه الدول، في حين اشارت تجارب اخرى الى عدم قيامها بتحليل جانب الايرادات العامة من منظور المساواة والعدالة بين الجنسين وانحصر اهتمامهم بتحليل جانب النفقات العامة فقط نظراً لاهمية النفقات العامة في تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

- وعليه فأن اغلب الدراسات تهتم بتحليل جانب النفقات العامة للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين واعداد تقارير خاصة بهذا الشأن.
- اما مبررات عدم تحليل جانب الايرادات العامة وفق منظور المساواة والعدالة بين الجنسين وخاصة في الدول النامية، فهي:

1. ضيق القاعدة الضريبية الناتج اصلاً عن انخفاض متوسط دخل الفرد مما يؤدي الى انخفاض نسبة دافعي الضريبة في اغلب بلدان العالم .
2. محدودية المنافع العامة المكتسبة من خلال النظام الضريبي والايرادات العامة مقارنة بالمنافع العامة المكتسبة من خلال جانب الانفاق العام .

3. ان شكل وطبيعة اليرادات العامة تختلف من دول الى اخرى اما جانب الانفاق العام فقد يكون متشابه الى حد ما

بين الدول ضمن اطار الانفاق متوسط اللجل .

4. اغلب التجارب في تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين توضح ان جانب تحليل اليرادات

العامة ليس ذو جدوى في تحقيق العدالة الاجتماعية .

- وكان التركيز اللساسي على تحليل جانب الانفاق العام اكثر من تحليل جانب اليرادات العامة على الرغم من ان عمليات

الموازنة العامة تبدأ عادة بتقدير اليرادات الكلية والتي تاتي من مصادر مختلفة حيث يعتبر الانفاق العام اكثر استجابة

لتوجهات السياسة الاقتصادية وخصوصاً في الدول النامية.

- فمن الصعوبة بمكان تكييف اليرادات العامة وفق منظور المساواة والعدالة بين الجنسين بما يحقق المساواة الاجتماعية

بين فئات المجتمع.

- فمعظم اليرادات العامة لا تحتسب على اساس الفرد بل على اساس ما تحصل عليه المؤسسات المختلفة مما يجعل من

الصعوبة اجراء تحليل يحدد منافع المساواة والعدالة بين الجنسين من خلال دراسة وتحليل جانب اليرادات العامة.

وعلى الرغم من ذلك يمكن دراسة وتحليل اليرادات العامة وفق منظور المساواة والعدالة بين الجنسين من خلال مجموعة من

الاجراءات تتمثل بما يأتي:

1- تحليل الضرائب وتصنيفها وجعلها آلية عادلة لتمويل اليرادات العامة ، بحيث تستجيب للاحتياجات الجنسين بما يحقق

العدالة الاجتماعية .

2- زيادة إيرادات الحكومة المحلية من وجهة نظر الرجل والمرأة وليس كمصدر من مصادر الدخل القومي .

3- اللخذ بنظر الاعتبار اختلاف الآثار الاجتماعية بين الرجل والمرأة عند تحصيل اليرادات العامة وبما يسهم في خلق فرص عمل

للعاقلين.

وتنقسم اليرادات العامة في الموازنة لاي دولة الى ثلاث مجموعات رئيسة هي

1. اليرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة والتي تجبها الحكومة بموجب قوانين خاصة من المكلفين بدفع الضريبة .

2. إيرادات غير ضريبية يكون مصدرها فائض المشاريع العامة الانتاجية والخدمية ورسوم بيع الخدمات العامة.

3. الاعانات والمنح الخارجية التي تتلقاها الحكومة سواء كانت على شكل نقدي او عيني .

- وللسياسة الضريبية أهمية خاصة في تمويل النفقات الحكومية فيمكن من خلالها تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال وضع أنظمة ضريبية تعمل على اعادة توزيع الدخل بما ينسجم ومبدأ المساواة وتحقيق العدالة بين الجنسين.
- وهذا يعني وجود عبء ضريبي متناسب بين فئات المجتمع يعتبر من اهم شروط خلق بيئة تنافسية ومحفزة للنشاط الاقتصادي.

على سبيل المثال..

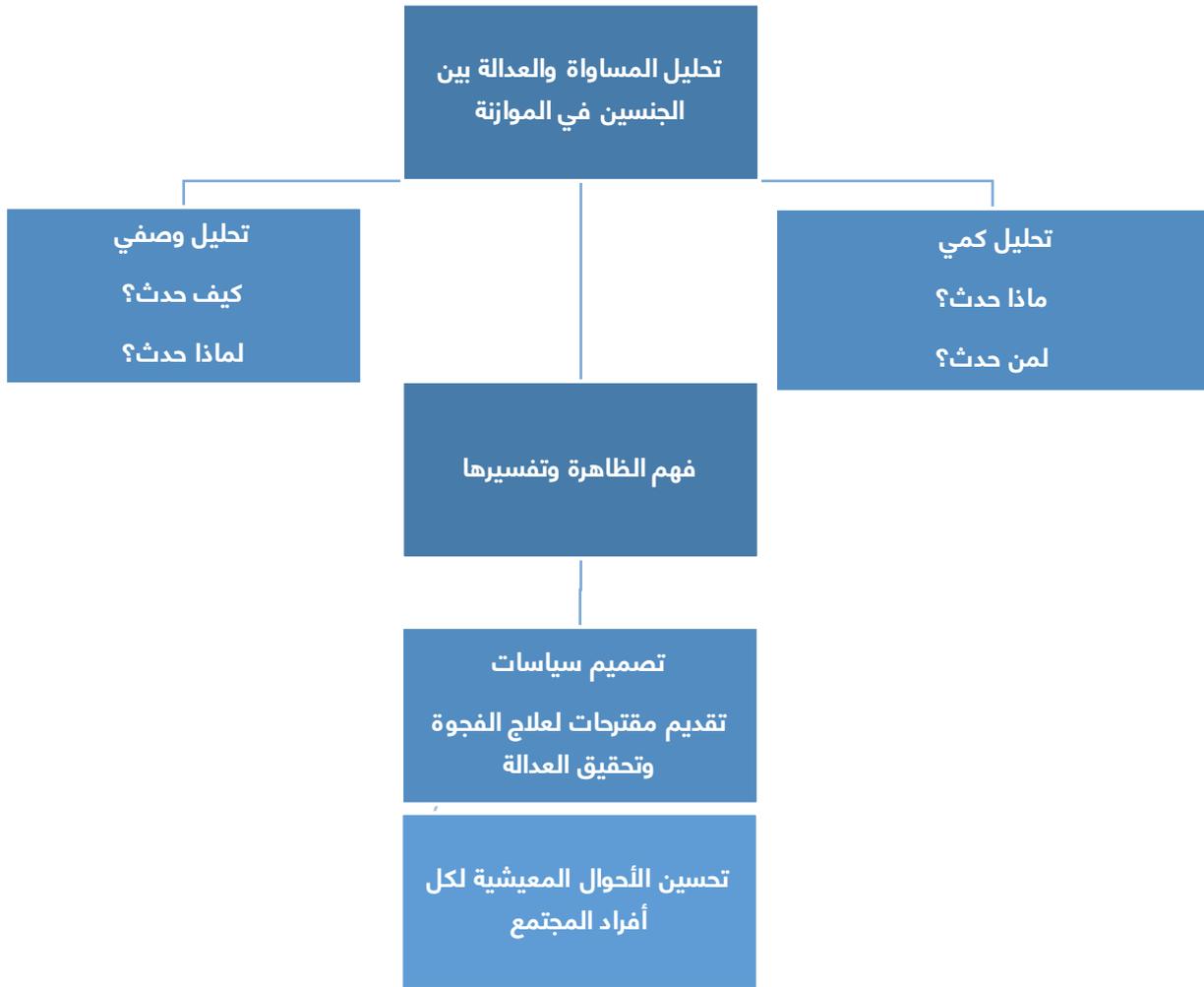
يمكن أن يتناسب العبء الضريبي مع الطاقة الضريبية للاقتصاد الا ان هذا العبء قد لا يكون موزعاً بشكل عادل، فقد يتركز على فئات ضعيفة (الفقراء) مما يزيد ويكسر من الفجوات الاجتماعية القائمة. لذا يعد تحقق التوازن الضريبي شرط مهم لتقليص الفجوة النوعية بين الرجل والنساء.

ويمكن ان يحقق النظام الضريبي مبدأ العدالة والمساواة بين الجنسين من خلال ما يأتي :

1. تطبيق مبدأ التصاعد الضريبي لمنع تركيز الثروات في ايدي قلة من المكتسبين لها .
2. اعادة توزيع مبالغ الضريبة بشكل نفقات تحويلية من اجل فائدة فئات المجتمع كافة .
3. فرض الضرائب التصاعديّة حسب سهولة اكتساب الدخل .
4. وضع معدلات وشرائح عادلة تتناسب وقدرة المكلف، بعد دراسة عبء الطاقة الضريبية .

ويمكن ان نستنتج بان تحليل الموازنة العامة حسب منظور المساواة والعدالة بين الجنسين يحقق لنا ما يأتي :

1. المساواة ليس فقط بين الرجال والنساء، بل ايضاً في المناطق المختلفة وبين الفئات المختلفة من خلال دراسة المؤشرات والادوات الخاصة بتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية .
2. المساواة: فتحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين يتطلب فهم ودراسة جميع المدخلات والمخرجات مما يساعد في تعزيز آليات المساواة الحكومية .
3. الكفاءة: فتحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين يضع تساؤلات حول جدوى الانفاق العام وجودة تحصيل الإيرادات العامة وفاعلية الجهاز الاداري الحكومي .
4. الشفافية: فتحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين يتطلب الكشف عن جميع مصادر الإيرادات وآلية صرفها، فلا مجال لحسابات فرعية أو سرية، مما يعزز شفافية الاداء الحكومي .



إعداد بيانات الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

- يتضمن إعداد بيان ميزانية تراعي احتياجات الجنسين خطوتين أساسيتين: اختيار الميزانية المناسبة لتحليل وإجراء عملية من خمس خطوات لتحديد قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين ، واقتراح إجراءات لمعالجتها.
- إن بيان الميزانية المراعي للمساواة والعدالة بين الجنسين هو في الواقع ملخص، وبالتالي لا يمكن أن يتناول جميع البرامج والأنشطة.
- وفقاً لذلك، يجب تحديد برامج الموازنة التي لها تأثير واضح على الرفاهية أو التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

كيف يتم اختيار برنامج فرعي لتعميم مراعاة المساواة والعدالة بين الجنسين ؟

لمعرفة أي جزء من الموازنة يجب استهدافه لدمج المساواة والعدالة بين الجنسين ، يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ما هو تأثير السياسة على الرجال؟ على النساء؟

- هل تم إجراء تحليل المساواة والعدالة بين الجنسين للقطاع؟
- هل محتوى البرنامج الفرعي يقدم خدمة أو دعم الإدارة؟
- ما هي البرامج الفرعية للقطاع (الصحة مثلا) التي لديها أكبر مخصصات في الميزانية؟
- ما هي البرامج الفرعية للقطاع الأكثر (الصحة مثلا) أهمية للمساواة بين الجنسين؟
- ما هي البرامج الفرعية التي تتماشى مع السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين؟
- عند استهداف جزء من الميزانية لتعميم مراعاة المساواة والعدالة بين الجنسين ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبرامج الفرعية لتقديم الخدمات.
- فبرامج الدعم المؤسسي لها تكاليف إدارية أقل مقارنة بالخدمات التي تقدمها للمواطنين والمواطنات. وبما أن البرامج مقسمة إلى برامج فرعية، فمن الأفضل التركيز عليها، من أجل إقامة الصلة المناسبة بين الأنشطة والأموال المخصصة والمخرجات.
- بعد ذلك يتم تحليل البرامج الفرعية المختارة من منظور المساواة والعدالة بين الجنسين مع تحديد المخرجات والأنشطة لمعالجة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين التي لوحظت في القطاع. ويمكن تطبيق نفس العملية على مشاريع التنمية، طالما أن أنشطتها ومخرجاتها محددة بوضوح.

5.3 عملية من خمس خطوات لإعداد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

يتضمن تحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين عملية من خمس خطوات:

خمس خطوات لتحليل الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين:

1. صِف وضع النساء والرجال والفتيات والفتيان في القطاع، وحدد المشكلة (حدد العامل الذي يسبب عدم المساواة بين الجنسين).
2. تحقق مما إذا كانت السياسة مراعية للمساواة والعدالة بين الجنسين، أي: (تحقق من وجود أحكام السياسة التي تعالج المشكلة المحددة)، واقترح الأنشطة التي تهدف إلى تصحيح الوضع، وكذلك الآثار التي سيتم إنتاجها.
3. التحقق من رصد تخصيصات كافية لتنفيذ السياسة المراعية للمساواة والعدالة بين الجنسين، أي: (تحقق مما إذا كانت الأنشطة المقترحة ممولة)، مع تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ الأنشطة المقترحة.
4. تحقق مما إذا كانت النفقات قد تمت على النحو المخطط له - "الآثار"

5. إفحص تأثير السياسة والإنفاق، أي ما إذا كان يتم تعزيز المساواة بين الجنسين على النحو المنشود - "النتائج" أو "التأثير"

لأغراض التطبيق العملي لعملية إعداد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين يجب الإحاطة بما يأتي :

بيان إعداد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين: ما هي؟

بيان إعداد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، هو جدول بسيط تعدده المؤسسة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ برامج الموازنة العامة.

و يعرض الجدول الآتي شكل بيان الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين:

شكل بيان الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

البرنامج: اسم برنامج وزارة				
البرنامج الفرعي: اسم البرنامج الفرعي				
تحليل وضع المساواة والعدالة بين الجنسين (تحديد والتمييز بين الجنسين)	الأثر	النشاط	المؤشر	تخصيص الميزانية

عند استكمال نموذج بيان الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، يجب مراعاة التفاصيل التالية:

- تحليل الوضع: يجب أن يصف مشاكل المجتمع التي تتطلب تدخلات حكومية في إطار البرنامج الفرعي المختار. ويجب أن يؤكد الوصف على الجوانب ذات العلاقة بالمساواة والعدالة بين الجنسين للقضايا.
- يجب تحديد الآثار التي سيتم إنتاجها: من أجل حل قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين التي تم تحديدها في تحليل الوضع. يجب أخذ هذه العناصر مباشرة من إطار إنفاق القطاع متوسط الأجل (Medium Term Sector Expenditure Framework)، والتي يمكن تعديلها لضمان تعميم مراعاة منظور المساواة والعدالة بين الجنسين.
- ومن الضروري ضمان الاتساق بين تأثيرات إطار إنفاق القطاع متوسط الأجل وبيان الميزانية المراعي للمساواة والعدالة بين الجنسين. أي يجب أن تتعلق النتائج بالأنشطة السنوية التي يتعين القيام بها بدلاً من الأهداف العامة. ولا ينبغي أن تستند هذه النتائج إلى افتراضات حول الأعمال أو الأنشطة التي تقع خارج نطاق اختصاص الوزارات التنفيذية.

- لذلك يجب تحديد الأنشطة والاضطلاع بها من قبل الوزارات القطاعية من أجل إحداث التأثيرات المحددة. ويمكن تنفيذ العديد من الأنشطة تحت نفس الأثر. في هذا المستوى أيضاً، يجب استخلاص الأنشطة من إطار إنفاق القطاع متوسط الأجل، وإجراء التعديلات. ومن الضروري ضمان الاتساق بين الأنشطة في إطار الإنفاق على المدى المتوسط وبيان الميزانية المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.

- يجب تحديد مؤشرات محددة: ينبغي أن يكون من الممكن قياس مستوى تحقيق كل تأثير. يجب أن يحتوي كل تأثير على مؤشر واحد على الأقل، كما يجب أن تكون مصنفة حسب الجنس أو البيانات الخاصة للمساواة والعدالة بين الجنسين. على سبيل المثال:

- يجب تحديد عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم، مع تحديد النسبة المئوية للرجال والنساء. ويجب أن تستند هذه المؤشرات إلى البيانات المتوفرة بالفعل (أو يمكن إتاحتها بسهولة من خلال تغييرات طفيفة في أنظمة المعلومات الحكومية) على أساس سنوي، مثل البيانات الإدارية أو بيانات المسح التي يتم جمعها سنوياً. ومن المحتمل ألا تكون البيانات المتاحة مصنفة حسب الجنس. في هذه الحالة، ينبغي إيلاء اعتبار خاص للثغرات المحتملة في البيانات وسدها بوسائل أخرى.
- يجب إدخال الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي في العمود الأخير. إن أمكن، يجب الإشارة إلى أي مخصصات ميزانية محددة لأنشطة تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين

- من أجل إجراء تحليل ميزانية الإنفاق، يجب إعداد جدول حول التوظيف في الخدمة المدنية بالإضافة إلى بيان الميزانية المراعي للمساواة والعدالة بين الجنسين.

- يقدم جدول القوى العاملة في الخدمة المدنية لمحة عامة عن توزيع الوظائف في الوزارات القطاعية بين الرجال والنساء. يجب جمع المعلومات وتوحيدها في جدول واحد للوزارة. يوضح الجدول أدناه تنسيق تحليل القوى العاملة في الخدمة المدنية (الوظائف الحكومية):

القوى العاملة في الخدمة المدنية (الوظائف الحكومية)

المستوى/الموقع	المجموع	نساء	رجال	% من النساء إجمالي القوى العاملة
الوزراء				
الادارات العليا الأخرى				

				الإدارات العامة (المدرء العامون والدرجات الخاصة)
				الإدارة (م. مدير عام، ومدراء الأقسام)
				الطاقم المحترف/ الموظفون التقنيون
				موظفو الدعم (مثل السكرتارية)
				المستشارون
				العمال المتعاقدون
				طاقم فريق العمل (RSTF)
				المجموع

جدول: عدد موظفي وزارة

الجهة / المنطقة	رجال		نساء		المجموع	نسبة / معدل التكافؤ
	العدد	%	العدد	%		
بغداد						
الموصل						
البصرة						
النجف						
.....						
.....						
.....						
مجموع الموظفين						

سوف يعطينا هذا الجرد المواقع والوظائف التي تتقلدها النساء في كل قطاع و وضع المساواة والعدالة بين الجنسين والفجوة بين الجنسين حسب المناطق.

من حيث المبدأ، كان من الممكن أن يتيح بيان الميزانية الذي يراعي الفوارق بين الجنسين للوزارة المعنية تحديد تكلفة دمج النساء بشكل أفضل في مواقع صنع القرار وأخذ ذلك في الاعتبار عند إعداد الموازنة. لقد أجرت رواندا هذا التمرين لصالح وزارة الصحة.

تحليل الوضع وزارة الصحة: صحة الأم والطفل (قسم الولادات)

رقم	تحليل وضع المساواة والعدالة بين الجنسين	الأثر	النشاط	المؤشر	الميزانية المخصصة/التخصيصات المالية
البرنامج 2: الموارد البشرية لقطاع الصحة					
البرنامج الفرعي 02: الممرضات والقابلات					
1	يساهم نقص القابلات في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال.	عدد النساء الحوامل اللاتي يعتنين بقابلات ماهرات في ازدياد	تعيين القابلات المؤهلات في المؤسسات العامة ذات الصلة.	زاد معدل الولادات بمساعدة طبية من ...% إلى ...% في عام زيادة عدد القابلات المؤهلات من ... إلى ... في عام
2	النقص في مهنيي القبالة والتوليد ومدرسين في مدارس التمريض والتوليد.	ازداد عدد القابلات والمعلمات في مدارس التمريض.	تحديد وتعيين مهنيي القبالة والتوليد في مدارس التمريض المختلفة.	زاد عدد أخصائيي القبالة والتوليد ومدربي القبالة من 5 إلى 12 في كل مدرسة تمريض.
3	عدم كفاية المعدات والمواد التدريبية لتعليم القابلات والتربصات في المستشفيات.	المواد والمعدات التدريبية المطلوبة متوفرة في جميع مدارس التمريض.	توفير مواد ومعدات التدريب في مدارس التمريض.	في كل مدرسة تمريض مكتبة وغرفة تدريب مع المعدات اللازمة.
المجموع					
.....					

البرنامج 4: الوصول الجغرافي إلى الخدمات الصحية

البرنامج الفرعي 1: المرافق الصحية

1	تساهم الثغرات في تقديم الرعاية الصحية في ارتفاع معدل وفيات الأمهات.	صحة الأمهات تحسنت	إعادة تأهيل أقسام التوليد في مستشفيات المحافظات.	انخفض معدل وفيات الأمهات من مثال: 750 / 100.000 إلى 600 / 100.000.
			تم بناء عدد ... مركزا صحيا.	

البرنامج الفرعي 02: النقل الطبي

2	يعرقل نقص سيارات الإسعاف في كل منطقة ريفية وصول النساء على وشك الولادة إلى المراكز الصحية.	نظام الإحالة من أجل الإدارة الفعالة للمضاعفات خدمات التوليد وحديثي الولادة تحسنت على جميع مستويات النظام الصحي.	اقتناء وتجهيز عدد ... سيارة إسعاف	عدد ... سيارة إسعاف توفرت
	المجموع			

المحور الخامس (الوحدة التدريبية الخامسة)

8. توفير الإطار المؤسسي المناسب لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

محتوى الوحدة التدريبية الخامسة:

- يجب أن يقترن تنفيذ الميزانية المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين بتشريعات محددة وترتيبات مؤسسية فعالة.

يجب أن تكون القوانين سهلة الفهم والاحترام والتنفيذ.

- يجب أن تعمل المؤسسات المسؤولة عن تنسيق الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين وتدخلت المساواة بين الجنسين معاً في تنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، ولكن على أساس تحديد واضح لمهام كل منها.
- يجب أن تكون القوانين والترتيبات المؤسسية الملائمة مصحوبة بعمليات لتحقيق النتائج.
- يجب دمج توقعات المساواة بين الجنسين وتدخلات الميزانية المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في عمليات التخطيط والموازنة الحالية بدلاً من عمليات منفصلة جديدة.
- إنَّ إضفاء الطابع المؤسسي على الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين هي عملية يعتمد مستوى تقدمها أو نجاحها أو فشلها على عدد من العوامل، بما في ذلك القانونية والمؤسسية.
- وسوف تعمل هذه الوحدة التدريبية على إيضاح كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين أو ما يعبر عنه بـ "مأسسة" الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.

سيتم تغطية الموضوعات ذات الأولوية بهذا الصدد، وكما يأتي:

- الجوانب القانونية الرئيسة لموازنة المساواة والعدالة بين الجنسين.
- الترتيبات المؤسسية المصاحبة للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- وفي معظم الدول، كثيراً ما يلاحظ بشكل عام وجود إطار قانوني مؤات لتعميم مراعاة منظور المساواة والعدالة بين الجنسين. ويمكن أن تكون هذه الأطر أيضاً بمثابة أساس للإدارات المحلية (غير المركزية)، لأن الترتيبات المؤسسية الخاصة بالإدارات المحلية لم تعمل بعد على إدماج مقارنة المساواة والعدالة بين الجنسين في برامجها وسياساتها الإقتصادية والإجتماعية.

مخرجات الوحدة التدريبية الخامسة

- في نهاية هذه الوحدة التدريبية، يجب أن يكون المشاركون والمشاركات قادرين على الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- ما هي الجوانب القانونية التي تسهل عملية إعداد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ؟
- ما هو الإطار المؤسسي الأنسب للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ؟
- ما هي الدروس الرئيسية المستفادة من تجارب البلدان الأخرى؟

1.8 الجوانب القانونية والمؤسسية للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

1.1.8 الإطار القانوني المناسب للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

- يجب أن تكون التدخلات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين مدعومة بالتنفيذ الكامل للقانون، ويمكن أن يكون ذلك إما في شكل اتفاقيات دولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو تلك التي يتم سنها في إطار القوانين الوطنية.
- في بعض البلدان، تم إدراج أحكام لتنفيذ التدخلات لصالح المساواة بين الجنسين في الدستور بهدف إعطاء وزن أكبر للقوانين العادية مع مراعاة هذا الاعتبار. على سبيل المثال، أدرجت الجمهورية التونسية وكذلك المملكة المغربية في دستورها مواد تضمن حقوقاً متساوية لجميع المواطنين والمواطنات. كما تم تعزيز ذلك بمجموعة من القوانين الوطنية التي تجرم العنف ضد النساء والتمييز القائم على الجنس..
- إن إنشاء إطار قانوني مناسب يسهل إضفاء الطابع المؤسسي على الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- ويتطلب تطوير السياسات القطاعية توضيح كيفية استجابة سياسة معينة لقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين.
- وبمجرد تحديد قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين على مستوى السياسة وتوضيحها في الاستراتيجية، فإن إدراجها في الموازنة العامة لا يتطلب سوى تعليمات بسيطة من الناحية الفنية.
- وبذلك فإن أية محاولة لمعالجة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وإدماجها في الموازنة العامة، دون النظر إلى السياسات والأطر القانونية الداعمة لذلك طوال العملية، سوف تكون عقيمة.

لذلك من الضروري طرح الأسئلة الآتية في بداية اعداد أي موازنة مستجيبة للمساواة والعدالة

بين الجنسين:

- هل قدمت الحكومة التزامات دولية بالمساواة بين الجنسين؟ هل تم توطيد هذه اللاتزامات؟
- هل توجد التزامات بالمساواة بين الجنسين في الدستور؟
- هل مراجعة بعض القوانين التي تراعي الفوارق بين الجنسين ضرورية لإدماج الميزانية المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين؟

2.1.8 الإطار المؤسسي المناسب للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين

- يتم تنفيذ مبادرات الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين من قبل مؤسسات مختلفة في بلدان مختلفة. في بعض الحالات، يتم إعداد تلك الموازنة من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني، أو الوزارة المسؤولة عن المرأة أو البرلمان. ومع ذلك، تتولى وزارة المالية بشكل متزايد مسؤولية إعداد الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.
- لا يوجد خيار صحيح أو خاطئ حول كيفية إطلاق مبادرة الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين. ويمكن أن يبدأ ذلك من قبل أي من أصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن هذه المبادرة لن تكون مستدامة إلا إذا تبنتها وزارة المالية. ومن المهم أن ندرك هنا أن الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين هي وظيفة تخطيط وميزانية، وبالتالي لا يمكن تنفيذها إلا من قبل المؤسسة التي تم تفويضها للقيام بذلك.
- من الضروري أن يصبح البرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني على دراية بما تعني موازنة المساواة والعدالة بين الجنسين لضمان مساءلة وزارة المالية. إن الضغط الذي يمارسه البرلمان والمجتمع المدني لصالح الموازنة المراعية للمساواة والعدالة بين الجنسين، يساعد في الحفاظ على الدينامية.
- وتعد آلية المساواة والعدالة بين الجنسين التي تضم جميع المؤسسات التي تتدخل بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين مفيدة جداً لإجراء نقاش ديناميكي ومناسب حول المساواة والعدالة بين الجنسين.
- يجب أن تعمل الوزارة المسؤولة عن المساواة بين الجنسين، ومكتب رئيس الوزراء (الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العراق، من خلال دوره التنسيق)، ونقاط الاتصال الخاصة بالمساواة والعدالة بين الجنسين في جميع الوزارات والقطاعات الحكومية، وفي المجلس الوطني للمرأة (وزارة شؤون المرأة سابقاً في العراق)، بالتعاون التام مع وزارة المالية من أجل تنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين.

وفي ما يلي ملخص للدور الأساسي الذي يمارسه كل من الفاعلين المذكورين أعلاه:

- مكتب رئيس الحكومة (مكتب رئيس الوزراء، أو الأمانة العامة لمجلس الوزراء)، بصفته أعلى هيئة تنسيقية لأنشطة الوزارات الحكومية، سيعمل على إصدار الأوامر والقرارات والتوجيهات التي تلزم الوزارات والجهات التنفيذية الأخرى بإنتهاج السياسات التي تفضي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.
- وحدات تنسيق المساواة والعدالة بين الجنسين، المسؤولة عن قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين: تم إنشاء وحدات لتمكين المرأة، و وحدات المساواة والعدالة بين الجنسين في مختلف الوزارات والمؤسسات التنفيذية الأخرى (وما يزال بعضها موجوداً في العراق). وهذه الوحدات هي المسؤولة عن توثيق ورصد ومتابعة كافة التفاصيل المتعلقة بقضايا

المساواة والعدالة بين الجنسين (كل في نطاق تخصص وعمل وزارته). وهذه الوحدات ترتبط عادة بمديريات التخطيط في الوزارات والمؤسسات القطاعية.

- وزارة شؤون المرأة (والأسرة والطفولة)، أو هيئة حقوق الإنسان (كما هو الحال في العراق بعد إلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة)، أو أيًا ما كانت تسميتها: بصفتها مسؤولة عن قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين، وعن تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل عملية التنمية في البلاد.
- المجلس الوطني للمرأة: يتم إنشاء هذه الهيئة من قبل الحكومة لتنسيق عمل المجالس النسائية من القاعدة الشعبية إلى المستوى الوطني. وتعد المجالس النسائية بمثابة منتدى أساسي لتمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة في عملية التنمية الوطنية. ويتمثل الدور الرئيس لهذه المجالس في الدعوة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

3.1.8 آليات ممارسة التأثير في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة

كيف تتم/وما هي آليات/ ممارسة التأثير في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة

- ان الموازنات العامة هي اللسان في اتخاذ القرارات داخل الحكومة، لأنه من خلال الموازنة يتم تنفيذ اهداف السياسات العامة المتفق عليها بين مختلف الأطراف. وهذا يعطي صورة واضحة لأولويات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، ويحدد امكانات التحرك ضمن هذه الأولويات.
- ان العمل في تحليل الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين يجب ان يدخل ضمن اختصاص وزارة المالية واللجان المختصة بمراجعة الموازنة في البرلمان (اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي)
- لذا فان هناك مجازفة كبيرة في تناول الموضوعات ذات الصلة بهذه الموازنات عن طريق وحدات متخصصة خارج المسار الرئيسي لعملية اتخاذ القرار، بحيث تصبح هذه العملية غير فعالة، بل انها قد تؤدي الى عكس النتائج المنتظرة منها. ومن هنا يمكن ان تتحول هذه العملية، المهمة والحساسة بطبيعتها، الى مجرد نشاط من أنشطة العلاقات العامة فقط، وليس لها اية علاقة بجهة الاختصاص.
- ان عملية اعداد موازنات موجهة نحو نتائج محددة تعني الا يكون تركيز الموازنة على المدخلات فقط، بل يكون التركيز على المخرجات كذلك. وقد يكون التركيز على المدخلات فقط غير مجدٍ لتحقيق المساواة، إذا كانت المعوقات، في جوهرها، هي نتاج طبيعي لثقافة المجتمع، وليست نتاجا لنقص الموارد.

- ان التزام الدولة بمبدأ المساواة وعدم التمييز يخلق الحاجة الى نظام لمتابعة سياقات الانفاق العام وبيان مدى مطابقتها للقرارات والخطط والسياسات الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بتجسيد الموازنة العامة للدولة لكل ذلك.
- الحاجة الى تأكيد ان تحظى قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين باهتمام سياسي، وإرادة سياسية قوية وفاعلة، من خلال ادراجها ضمن البرنامج الانتخابي، والبرنامج الحكومي، وخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، وبعمليات وسياسات اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.
- ان البرلمان هو المسرح المهياً أكثر من سواه للحرص على موائمة الموازنة العامة مع الحاجات الملحة للبلد، مع مراعاة حجم ونوع الموارد المتاحة. والبرلمانات هي أكثر الهيئات قدرة على اداء هذا الدور.

4.1.8 خطوات وآليات تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الموازنة العامة:

- التعرف على الفجوات في توزيع الموارد العامة.
- تحديد الاولويات في توزيع الموارد العامة.
- تخصيص الموارد العامة بحيث تلبى الاحتياجات الملحة للناس.
- اعطاء اهتمام خاص لحالة المرأة الاكثر حرماناً.
- تحقيق الانصاف والعدالة في تخصيص الموارد العامة، عند استخدامها لمختلف الأغراض، أو توزيعها على جميع الفئات والشرائح.

-شيء واحد لا يجب أن ننساه!

إن عملية تنفيذ موازنة مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين لا تترتب عليها نتائج فورية. وتحتاج وزارة المالية إلى الكفاح لبعض الوقت، واستخدام أسلوب "الجزرة والعصا"، أو "الترغيب والترهيب" لجعل الوزارات القطاعية تدرك قيمة الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين، وتؤمن بتبنيها، وتعمل على إعدادها وتنفيذها بحرص وكفاءة. عندها، ستكون عملية إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين قد "تمأسست"، وتم دمجها في سياقات عمل الإدارات التنفيذية للوزارات القطاعية.

قائمة البلدان العربية التي لديها مبادرات حول الموازنات المستجيبة للمساواة والعدالة بين

الجنسين

الدولة	اسم التجربة	سنة التطبيق	القطاعات المستهدفة
المغرب	ميزانية المساواة والعدالة بين الجنسين	2002	وزارة المالية ، وزارة الصحة ، وزارة التربية ، وزارة الزراعة ، واخرى
فلسطين	الموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين	2005	وزارة المالية ، وزارة المرأة ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، معهد الأبحاث الاقتصادية الاجتماعية الوطني ، واخرى
مصر	الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين	2006	وزارة التعليم ، وزارة الصحة ، وزارة المالية ، وزارة التضامن الاجتماعي ، واخرى
اليمن	الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين	2006	وزارة التعليم العالي ، وزارة الخارجية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة البيئة ، المؤسسات العامة للتأمينات المعيشية ، واخرى
الامارات	ميزانية البرامج والأداء الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين	2006	وزارة المالية ، وزارة الصناعة ، وزارة التعليم ، وزارة الصحة ، وزارة الزراعة ، واخرى
الأردن	الموازنة الموجهة بالنتائج	2008	وزارة المالية ، وزارة الصحة ، وزارة التعليم ، دائرة الإحصاءات العامة ، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ، واخرى
لبنان	الموازنة المراعية للمساواة والعدالة بين الجنسين	2011	وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة الصحة ، شبكات الحماية الوطنية ، واخرى
البحرين	الموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين	2012	المجلس الأعلى للمرأة ، وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية ، صندوق العمل ، واخرى
تونس	الموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين	2014	وزارة المالية ، وزارة الصحة ، وزارة التعليم ، واخرى

ملاحق الدليل

ملحق(1)

9. فجوات المساواة والعدالة بين الجنسين في العراق

تستدعي الفجوات الموجودة بين الجنسين في العراق، اعتماد سريع وكفوء للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في

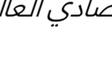
العراق، وإدماجها في الموازنة العامة للدولة.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يأتي:

1.9 الفجوة بين الجنسين

يقع العراق في مركز متدن على وفق مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2021 ، حيث جاء العراق في المركز 154 ، وبدرجة 0.535 وهذا يتطلب تدخلات عاجلة للسياسات بهدف ردم هذه الفجوة الواسعة بين الجنسين في العراق، وفي جميع المجالات. والشكل في أدناه يوضّح ذلك:

ترتيب الدول العربية وفق مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2021

0.716		72 الامارات
0.649		126 تونس
0.639		129 مصر
0.638		131 الاردن
0.638		132 لبنان
0.633		136 الجزائر
0.632		137 البحرين
0.624		142 قطر
0.621		143 الكويت
0.612		144 المغرب
0.608		145 عمان
0.606		146 موريتانيا
0.603		147 السعودية
0.568		152 سوريا
0.535		154 العراق
0.492		155 اليمن

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير المساواة بين الجنسين 2021

كما يمكن إيضاح المؤشرات الخاصة بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين (الذي تعهد العراق بتنفيذه دولياً) من خلال الشكل الآتي:

مؤشرات هدف المساواة بين الجنسين في العراق للمدة 2017-2020

المؤشر	%2017	%2018	%2019	%2020
تنظيم الاسرة المبني على الطرق الحديثة	45.6	49.2	59.3	54.6
نسبة متوسط سنوات الدراسة للاناث الى الذكور في الفئة العمرية 25 سنة	69.4	69.2	69.2	69.8
نسبة مشاركة الاناث الى الذكور في قوة العمل	21.5	25.3	25.5	17.1

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للعراق، 2021، ص 60.

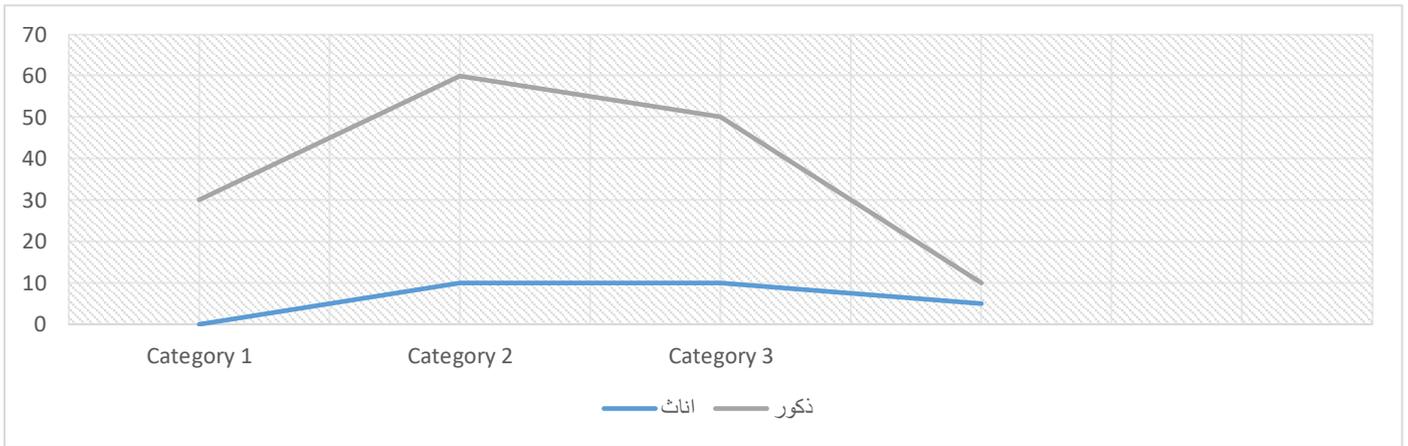
2.9 الفجوات التمييزية في سوق العمل العراقي

1.2.9 فجوة المشاركة الاقتصادية للمرأة

- كانت نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل، وما تزال، منخفضة في العراق.
- وقد تكون فكرة انخفاض الناتج الحدي للمرأة العاملة مقارنة بالرجل من بين حزمة اسباب اقتصادية واجتماعية موروثية تمنع تحقيق المرأة لاستقلالها الاقتصادي وتنمية ادوارها ومشاركتها في عملية البناء والتنمية، مما عزز من الواقع السلبي لظاهرة التمييز في توزيع فرص العمل لصالح الرجل وعلى حساب المرأة.
- ولعل ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم التي تتجاوز 60% من اجمالي قوة العمل النسوية خير دليل ومؤشر للتمييز الجنساني في سوق العمل العراقي .

- تشير الاحصاءات الدولية ان معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة يبلغ 13% ، وهو أدنى معدل في عام 2020، في حين أُسّر مسح قوة العمل لعام 2021 والذي اجراه الجهاز المركزي للاحصاء الى معدل مشاركة للاناث في القوى العاملة بلغ 10.6% مقارنة بمعدل مشاركة الذكور البالغ 68.0% .
- اما معدل مشاركة النساء في القوى العاملة(وهو مؤشر دال على مستوى نشاط المرأة في سوق العمل)، فان المعدل الوطني لمشاركة الاناث لم يتجاوز 20% حسب نتائج مسح قوة العمل لعام 2021 . وهذا الانخفاض تفسره عوامل تتعلق بالتحصيل العلمي ورعاية الامومة ومحدودية خدمات الرعاية وتدني سن الزواج والاعراف الاجتماعية التي تحدد دور المرأة في المجال العام والشكل البياني التالي يوضح هذه الحقيقة.

معدل مشاركة النساء و الرجال في القوى العاملة 2021



- ان الفجوة في معدل المشاركة بقوة العمل بين الذكور والاناث تتعمق بشكل اكبر عند مقارنتها بالتحصيل الدراسي، كما يوضحها الشكل التالي، والذي يظهر التفاوتات الكبيرة في معدل المشاركة حسب الحالة التعليمية باستثناء الفجوة على مستوى التعليم الجامعي التي تبدو اضعف مقارنة بباقي المستويات التعليمية .

معدل المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس والتحصيل العلمي 2021

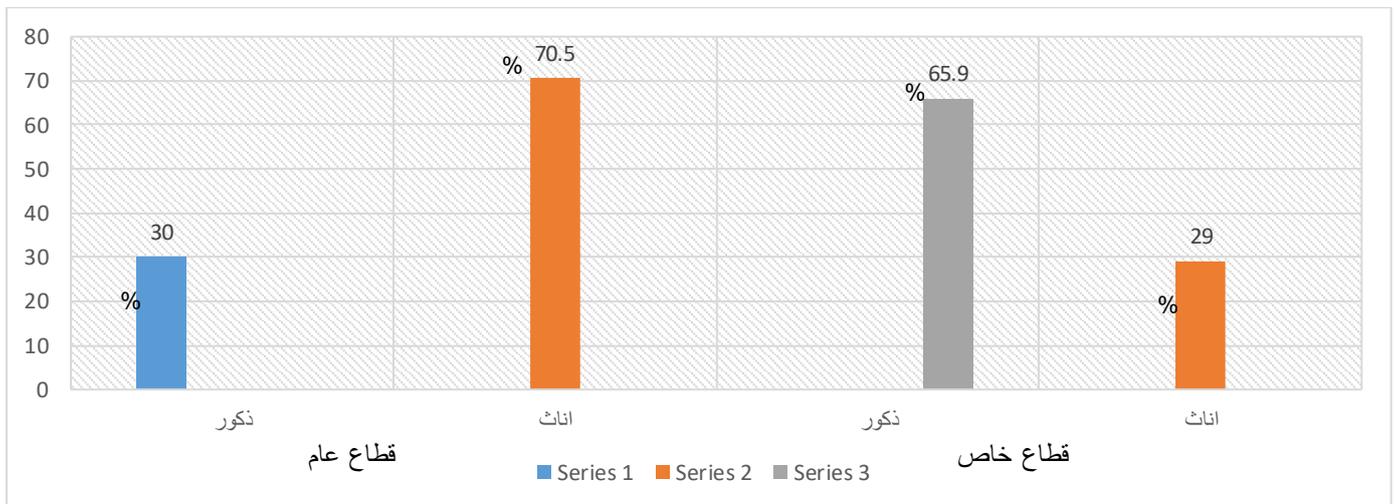


المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة 2021، ص 17.

2.2.9 الفجوة في نوع التوظيف

يتوزع نوع التوظيف بين القطاع العام، والقطاع الخاص (المنظم وغير المنظم)، حيث تميل النساء للعمل في القطاع العام ذو الدخل الآمن والمحمي والمستدام وبنسبة 70.5% عام 2021 مقارنة بالرجال وبنسبة 33.7%. وعلى العكس من ذلك يميل الرجال للعمل في القطاع الخاص وبنسبة 65.9% مقابل 29% للنساء. كما يتضح من الشكل الآتي:

توزيع الذكور والاناث حسب نوع التوظيف 2021



3.2.9 الفجوة في الدخل واللاجور

- يشكل الدخل من العمل نسبة كبيرة من دخل الاسرة.
 - وتوجد فوارق جزئية بين مكاسب الرجل والمرأة من دخل العمل.
 - والسبب يظهر جلياً عند ربط الدخل المتأتي من العمل بمتسوى التعليم.
 - وغالباً ما تميل اللانث الى الحصول على مستوى تعليمي أعلى من الذكور، لذا تميل المكاسب ان تكون اعلى بين النساء العاملات (الموظفات) مقارنة بالرجال (الموظفين)، والفوارق في متوسطات اللاجور اقل يؤزارها عدم وجود تمييز في قوانين العمل العراقية بين المرأة العاملة والرجل بدلالة قانون رقم (37) لسنة 2015 .
- الجدول أدناه يوضح الفوارق في متوسط الاجر في الساعة للموظفين الذكور الى اللانث حسب المستوى العلمي، وكالتتي :

متوسط الاجر في الساعة حسب المستوى العلمي للموظفين والموظفات في العراق 2021

الحالة	ذكور	اناث	متوسط الاجر في الساعة نسبة الذكور × 100 اللانث	الفجوة في اللاجور
المجموع	3.350	5.070	0.7	-51.3
امي	2.540	2.630	1.0	-3.4
قراءة وكتابة	2.610	2.340	1.1	10.6
ابتدائي	2.900	3.050	1.0	-5.3
متوسطة	3.090	3.650	0.8	-18.0
ثانوي	3.760	4.400	0.9	-17.0
جامعة	5.250	5.660	0.9	-7.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، 2021، ص 34.

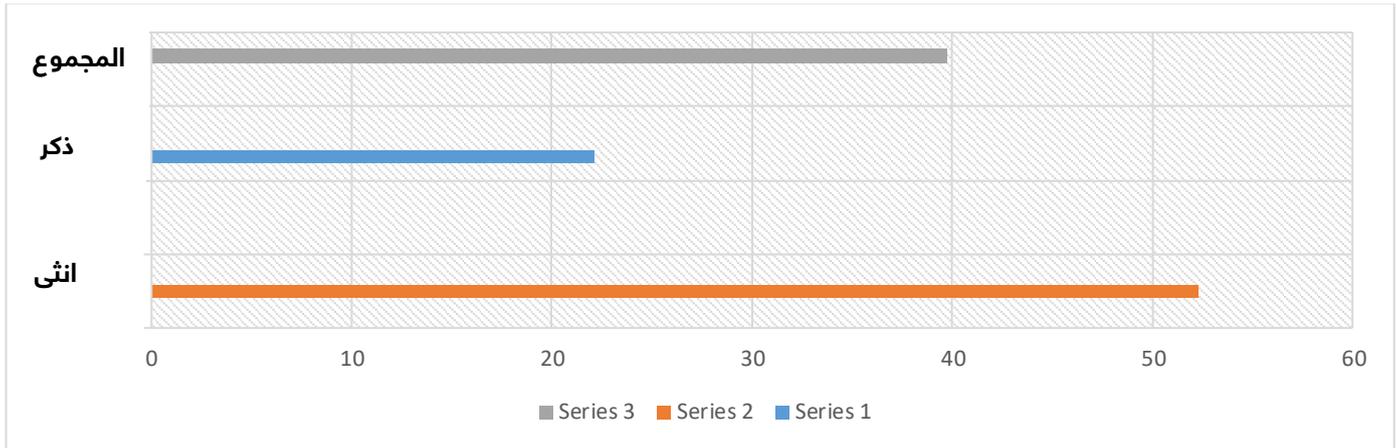
4.2.9 فجوة البطالة

- يمثل معدل البطالة النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل.
- ومعدل البطالة هو أحد أهم مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، حيث اكد مسح القوى العاملة لعام 2021 الى ان معدل البطالة في العراق بلغ 16.5%، اي أنّ كل خمسة اشخاص عاملين يقابلهم شخص عاطل عن العمل.
- وبلغ معدل بطالة الاناث 28.2%، وهو ضعف معدل بطالة الذكور البالغ 14.7% في حين كان معدل بطالة الشباب 35.8% اي اكثر من ثلاثة اضعاف نسبة بطالة البالغين التي بلغت 11.2% .
- و توضح مؤشرات العمالة الناقصة في العراق او كما تسمى بالاستخدام الناقص للعمالة ادراكاً واسعاً لمدى الاحتياجات غير الملباة للتوظيف والتشغيل في الاقتصاد العراقي، حيث بلغ المعدل المشترك بين البطالة والعمالة الناقصة المرتبطة بالزمن وتحديد ساعات العمل 23.7% في القوى العاملة وهو اعلى بكثير من معدل البطالة. وكان هذا المعدل مرتفعاً جداً بين النساء 49.4% مقابل 26.4% بين الذكور في حين بلغ بين الشباب 52.8%، وهو اكثر من المعدل بين البالغين الذي يصل إلى 23.2% .
- ان هذه النسب والارقام تعكس بشكل واضح حالة عدم المساواة في توفير الفرص للنساء في سوق العمل العراقي، وفقدان القدرة على تطبيق معيار تكافؤ الفرص، مما يدعو بقوة الى ان تكون سياسة التشغيل الوطنية الجديدة حساسة للنوع الاجتماعي وتأخذ بنظر الاعتبار كافة الفجوات التمييزية التي يتسم بها سوق العمل العراقي .

5.2.9 الفجوة في التدريب والتأهيل

- يعد مؤشر معدل التحاق الشباب في التعليم والعمل والتدريب من مؤشرات اهداف التنمية المستدامة.
- ولو حاولنا متابعة هذا المؤشر وفقاً لمعطيات سوق العمل العراقي سنجد ان معدله يبلغ حوالي 36.7% من الشباب الذين لم يلتحقوا لا في التعليم ولا في العمل ولا في التدريب.
- وكان المعدل بين الاناث 52.3%، وهو أعلى من معدل الشباب الذكور البالغ 22.1%، مما يفسر لنا ضعف المؤهلات التي تتيح للمرأة التنافس الايجابي والمتكافي، للوصول إلى فرص العمل مقارنة مع الرجل.
- وهكذا استمرت الفجوة الجنسانية التاهيلية للعمل باللاتساع بين صفوف المرأة العراقية الباحثة عن فرصة عمل . والشكل الآتي يوضح هذه الحقيقة:

فجوة الشباب غير الملحقين بالتعليم والعمل والتدريب حسب الجنس 2021

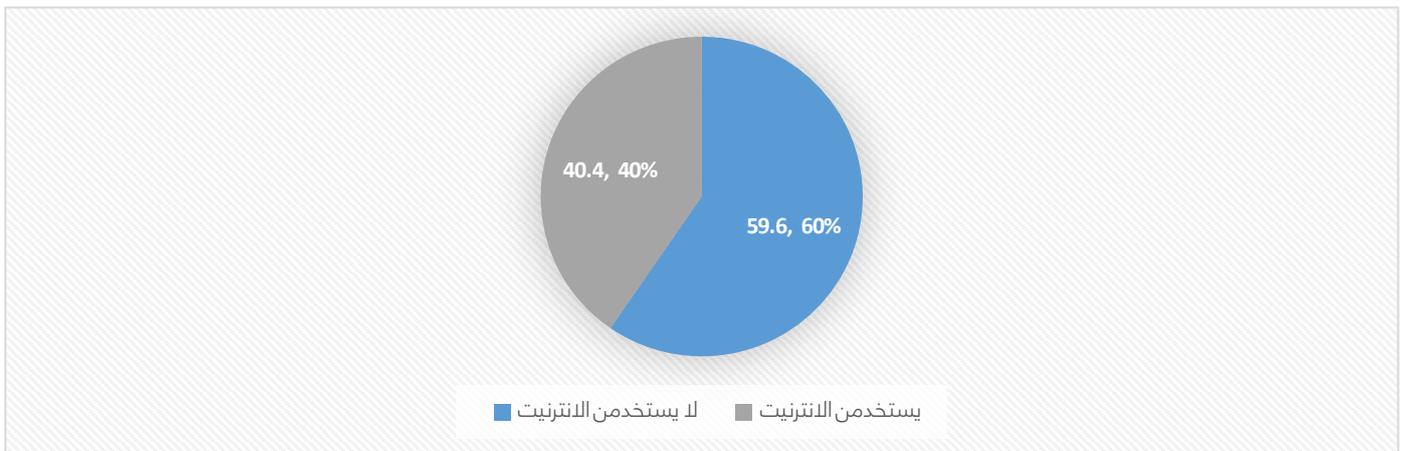


اسم المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة 2021.

6.2.9 فجوة التمكين الرقمي

- يساعد الاقتصاد الرقمي على تسهيل العمل عن بعد، بحيث لا يكون نوع الجنس عائقاً بالقدر ذاته الذي يكون فيه بالاقتصاد المادي، وبما يتيح فرصاً جديدة في عالم العمل للمرأة.
- ولكن هل البيئة الجديدة للتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات ساهمت في تمكين المرأة العراقية وتعزيز فرصها المتكافئة مع الرجل في سوق العمل الرقمي؟
يمكن التحقق من ذلك من خلال بعض المؤشرات، ومنها :
- نسبة النساء اللاتي يستخدمن الانترنت. وكما يتضح من الشكل الآتي:

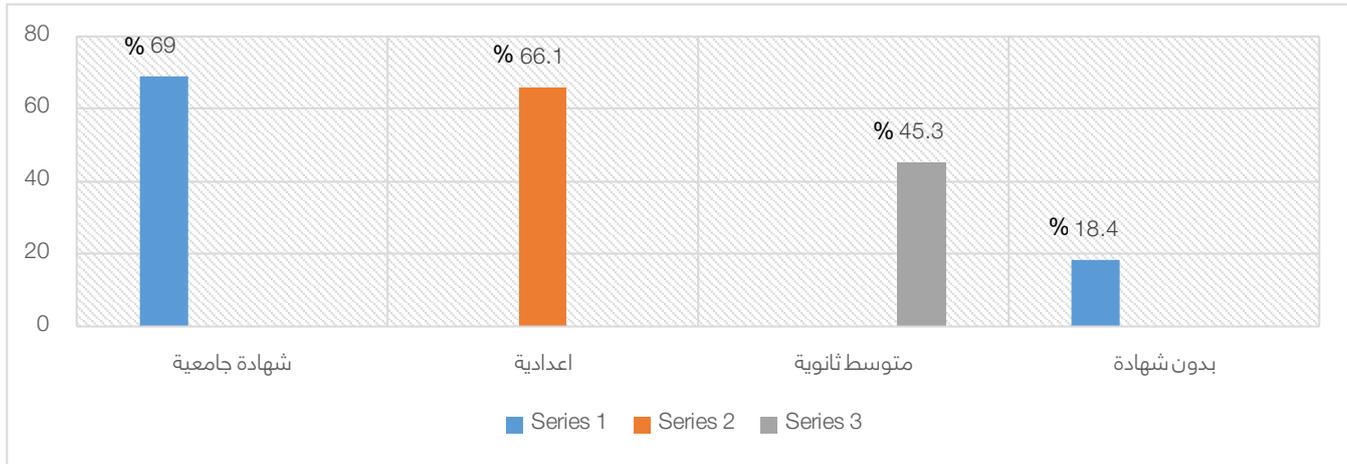
نسبة النساء اللواتي يستخدمن الانترنت لعام 2021



المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح المتكامل للاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق 2021.

- يتّضح من الشكل أعلاه ان نسبة النساء اللواتي لا يستخدمن الأنترنت تبلغ 59.6%، في حين أن نسبة النساء اللواتي يستخدمن الأنترنت تبلغ 40.4% فقط، ومع ذلك تبقى فجوة التمكين الرقمي عالية بين النساء .
- و هذه النسبة قد تزداد كلما أرتفع مستوى تحصيلهن العلمي، مما يجعل فرصة حصول النساء على عمل عن بعد أكبر، كما يتّضح من الشكل الآتي:

نسبة النساء اللواتي يستخدمن الأنترنت حسب التحصيل العلمي 2021



3.9 فجوة الشمول المالي

- من المعروف ان مستوى الادمج المالي في العراق يعد منخفضاً حيث يفضل الناس تفضيلاً قوياً التعاملات النقدية. وهذا يعود جزئياً لانخفاض الثقة بالقطاع المصرفي في العراق، والذي جاء نتيجةً لعقود من عدم الاستقرار المالي.
- إن نسبة العراقيين ممن لديهم حسابات مصرفية تبلغ 11% في عام 2014، ارتفعت الى 23% في عام 2017 والى 34% في عام 2019، بينما كانت النسبة بين النساء 19.5% فقط.
- كما اكد مسح Winsh على انخفاض نسبة النساء اللواتي يتقدمن بطلبات للحصول على قروض والتي تصل الى 16% مقارنة بـ 18% للرجال .
- وهذه القروض غالباً ما ترتبط باغراض سكنية اكثر من ارتباطها باقامة مشاريع صغيرة تعزز استقلال النساء الاقتصادي، وتوفر لهن فرص العمل اللائق. فالمرأة العراقية تواجه صعوبات اكبر من الرجل في الحصول على التمويل بنسبة 51%.

- ان عدم دخول المرأة في ميدان العمل الخاص من خلال اقامة مشاريع صغيرة او أنشطة ذاتية تعود بشكل رئيس الى مشكلة التمويل ونسبة 40% (كما حددها المسح الخاص باوضاع المرأة الاجتماعية والصحية في العراق لعام 2021)، والى فقدانها مهارات وادارة واستدامة فرص العمل ايضاً.
- ان فجوة الشمول المالي التي تفسرها فجوة التمويل قادت الى فجوة اكبر في مجال رائدات الاعمال وامتلاكهن للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر حيث تظهر لنا البيانات وجوداً منخفضاً جداً لرائدات الاعمال في العراق مقارنة بالعالم ، فالنساء العراقيات يملكن 6.8% فقط من الشركات مقابل 22.9% في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا و 34.7% عالمياً .
- كما نجد ان 2.3% من الشركات لديها نساء في منصب مدير أعلى مقارنة بـ 4.9% في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، و 18.6% عالمياً ، مما يشير الى القيود المفروضة على النساء ومما يحول دون توليهن مناصب الادارة العليا وصنع القرار الاقتصادي .

4.9 فجوة الحماية الاجتماعية

- ان بقاء معظم النساء وخاصة الفقيرات والعاطلات عن العمل والارامل والمطلقات والعاملات في القطاع غير المنظم، و خارج نطاق تغطية أنظمة الحماية الاجتماعية، يمثل تحدياً مؤسسياً واقتصادياً واجتماعياً على الصعيد الوطني، وان تم شمول بعضهن فان النسبة لا تتعدى 2.3% للنساء مقارنة بـ 4.6% للرجال في عام 2019.
- وهذا يدل على ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق التغطية الكاملة وشمولية السكان (نساءً ورجالاً) برواتب الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والاعانات والمساعدات التي تحقق أمن الدخل، وتعزز المنعة البشرية في مواجهة الازمات والصدمات في عالم متغير وبيئة عمل غير مستجيبة.

ملحق(2)

10. مصفوفات التحليل النوعي

تم إعداد هذه المصفوفات أستناداً الى استعراض وتحليل المفردات الآتية :

- معطيات الموازنة العامة للاتحادية (سنوات مختلفة)
- الاطلاع على برنامج عمل الوزارات المعنية بالقطاعات المستهدفة بهذا التحليل ، وكيفية تعاطيها مع موضوع المساواة والعدالة بين الجنسين عند إعداد موازنتها السنوية وخططها وبرامجها ذات الصلة بالخدمات المقدمة من قبلها .

- خلاصة اللقاءات بالجهات ذات الصلة المباشرة بتطبيق مبادرة موازنة المساواة والعدالة بين الجنسين في العراق وهي : الشؤون المالية والقانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة المالية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء .
- السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقضايا المساواة والعدالة بين الجنسين (والمشار إليها في الجزء الخاص بها من الدليل) .

1.10:

مصفوفة أبعاد الموازنة العامة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين (المقترحة) عند التطبيق

الملاحظات	الجهات المنفذة	الانشطة المطلوبة لتحقيقها	الابعد المكونة للموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين
- التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المنفذة لضمان وضوح التوجيهات ومتابعة تنفيذها - تكليف الجهات الرقابية بمتابعة تنفيذ التوجه المركزي	- هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة - مجلس الوزراء - وزارة المالية (دائرة الموازنة) - وزارة التخطيط : قسم احصاءات التنمية البشرية قسم السكان	توجيه مركزي واضح وملزم بتوفير هذه البيانات والعمل على وفقها في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ .	البيانات المفصلة حسب الجنس : - النفقات والليارات (على المستوى الكلي ، وعلى مستوى كل وزارة من الوزارات القطاعية) - البرامج والمشاريع القائمة حالياً وتحديد الفئات المستفيدة منها ، وطبيعة هذه الاستفادة كماً ونوعاً .
ضرورة تطوير نموذج فعال وقابل للتطبيق لقياس كفاءة الموارد المالية المستخدمة ، حيث يمكن من خلال هذا النموذج تقييم البرامج والنظم المالية والادارية من خلال الكلفة النهائية للوحدة الأساسية للمنتج .	هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المنفذة للمبادرة .	أجراءات وانشطة تعمل على تفعيل دور الادارات التنفيذية في تحقيق الاهداف : - توفير كافة البيانات ذات الصلة - أذخار مفهوم كفاءة وحدة الموارد المستخدمة للمفاضلة بين المشاريع وتقييمها . - التعاون مع المنظمات الدولية حول اصدار أو استخدام مؤشر عالمي مناسب يمكن من خلاله قياس كفاءة الانفاق في مجالات الخدمة الاجتماعية .	تقييم الاثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع والبرامج المستهدفة في الخطط والبرامج والسياسات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية مع إيضاح أثرها على المرأة بشكل خاص (فردي) وليس بشكل عام .
- إلزام كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية بذلك - توسيع نطاق مشاركة كافة المنظمات والمؤسسات والهيئات غير الحكومية المعنية بمكافحة التمييز ضد المرأة في مجال إعداد الموازنات العامة وإقرارها ومتابعة تنفيذها .	- مجلس النواب - رئيس مجلس الوزراء - وزارة المالية - وزارة التخطيط - وزارة المرأة (أو التشكيل البديل الذي سيحل محلها) - هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة	- تشريع قانون أو إصدار توجيه مركزي واضح وملزم . - تحديد آليات هذه المشاركة بدقة وتفصيل	مشاركة المرأة في إعداد الموازنات واختيار المشاريع وإقرارها ومتابعة تنفيذها

المصفوفة العامة لتحليل فجوة المساواة في الموازنة العامة للدولة

أبعاد الموازنة	الممارسة الراهنة	الممارسة المعيارية	الفرق أو الفجوة	العقبات	متطلبات تحقيق الممارسة المعيارية
المعلومات التفصيلية حسب الجنس : - المساهمة في الإيرادات العامة - الحصة من النفقات العامة - المردودات الفعلية لمشاريع الموازنة الاستثمارية	لا يوجد في بنود الموازنة العامة تصنيف للمصروفات والإيرادات حسب الجنس (باستثناء الفقرات الواردة في قانون الموازنة والتي تمت الإشارة إليها في الجزء الخاص بها من هذا التحليل) .	تصنيف بيانات بنود الموازنة العامة حسب الجنس ، وقيام وحدات الإنفاق بإعداد موازنتها على هذا الأساس	كبيرة جداً	طبيعة نمط إعداد الموازنة العامة المعمول به حالياً (موازنة البنود) وليس موازنة البرامج والاداء	تشريع قانون جديد للإدارة المالية ، أو تعديل القانون المعمول به حالياً واصدار تعليمات إعداد موازنة عامة يتسق مع هذا التشريع
تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للبرامج والمشاريع على أوضاع المرأة ، وقضاياها ، بشكل فردي (خاص)	غير واضح أو ملموس في جميع الوزارات التي تمت زيارتها (وفي الوزارات التي لم تتم زيارتها) استنادا الى الخبرة الشخصية والمعلومات العامة بهذا الصدد .	استخدام نموذج قياس فعال ، وقابل للتطبيق للتطبيق لتحديد كلفة مدخلات ، وكفاءة مخرجات البرامج والمشاريع	كبيرة جداً	- منظور اداري حساس جدا تجاه الرقابة العامة (من أي جهة كانت). - ضعف التأهيل ، وبالتالي الأمكانيات الفنية والمهنية للهيئات الحكومية المناط بها تنفيذ هذه المهمة. - ضعف الإمكانيات ، ووجود العديد من القيود السياسية ، والأجرائية ، التي تحول دون اهتمام المنظمات غير الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني بهذا النوع من الأنشطة الرقابية . - عدم رغبة جميع مستويات الإدارة التنفيذية بأن تكون البرامج والمشاريع خاضعة للتقييم .	- توفير نموذج قياس فعال ، وقابل للتطبيق ، من قبل الإدارات التنفيذية الحكومية ، والجهات الرقابية ، ومنظمات المجتمع المدني - العمل على ادخال مبدأ قياس كفاءة استخدام المال العام ، وترسيخه كتقليد عمل لدى وحدات الأنفاق الحكومية على اختلاف مستوياتها ، ولدى القطاع الخاص ايضا . - تمكين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية ، وتعزيز قدراتها على التعامل مع القضايا والسياسات ذات الصلة بالموازنة العامة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، وتمكينها من القيام

بمهام الرقابة على الأنفاق الحكومي (الأستثماري والتشغيلي) بأعلى قدر ممكن من المهنية والحيادية .					
مشاركة المرأة بفاعلية في اللجان ذات الصلة بالموازنة العامة في مجلس النواب، ومنحها دورا حقيقيا في أقرار التخصيصات ذات الصلة بقضايا المرأة . وجود تشريع أو توجيه مركزي صارم وملزم صادر عن مجلس الوزراء يعمل على تأمين مشاركة كافية وفاعلة للمرأة بهذا الصدد ، سواء من خلال منظمات المجتمع المدني ، أو في جميع مستويات الإدارة التنفيذية .	- ضعف دور المرأة- النائبة في مجلس النواب . - ضعف منظمات المجتمع المدني . - ضعف ادراك النساء عموما لأهمية هذه المشاركة وتداعياتها على مدى التمتع بحقوقهن ، أو التمييز ضدهن في مختلف المجالات .	كبيرة جدا	مشاركة واضحة وفعالة للمرأة في إعداد الموازنات والمشاريع ومشاركات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات غير الحكومية ذات الصلة بهذه العملية	ضعيفة جدا	مشاركة المرأة في اعداد واقرار وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ، وفي الخطط والأستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بقضاياها وأوضاعها

3.10

مصفوفة الفجوة في الوزارات القطاعية المستهدفة بتحليل فجوة المساواة والعدالة بين الجنسين

أن هذه المصفوفة ينبغي أن تكون خلاصة لعملية تحليل موازنات ، وبرامج ، وزارات مثل (الصحة ، والبيئة ، والتربية ، والتعليم العالي ، والبلديات والأشغال) ، وأمانة بغداد، واستناداً إلى البيانات والمعلومات التي ستقدم من من قبلها حول:

- 1- حصة المرأة من الوظائف (العادية والقيادية)
- 2- حصة المرأة من نفقات الوزارة (على وفق تبويب المصروفات المعمول به حالياً)
- 3- الموارد المالية (القطاعية) المخصصة لزيادة حصة المرأة في توليد الناتج المحلي الاجمالي
- 4- مشاركة المرأة في عملية إعداد موازنة الوزارة
- 5- تضمين هدف مكافحة التمييز ضد المرأة في البرنامج الحكومي، وفي البرامج التنفيذية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وفي سياسات وخطط واستراتيجيات العمل لجميع الجهات ذات الصلة بهذا الموضوع.

مصادر الدليل

تم إعداد هذا الدليل اعتماداً على مصادر كثيرة، من بينها المصادر الرئيسية الآتية:

- دليل خطة التنمية المستدامة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022.
- دليل اعداد موازنة مستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية، فلسطين 2011.
- دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين ضمن اطار الانفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن، دائرة الموازنة العامة ومشروع الاصلاح المالي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، الأردن 2015.
- ادماج منظور المساواة والعدالة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات والموازنات في دولة الامارات العربية المتحدة، دليل ارشادي حول المنهجيات والأدوات، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الاتحاد النسائي العام، أبو ظبي 2018
- دايان إيلسون، اعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة، صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة 2007.
- ديبي بادلندر و روندا شارب بالتعاون مع كيري آلف، مباديء تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس، بحث وممارسة معاصران، الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت/ لبنان، 1998.
- د. وفاء جعفر المهداوي، من التمييز الى المساواة بين الجنسين في سوق العمل العراقي والضمان الاجتماعي، مقارنة وطنية لتدخلات وفرص واعدة، بحث مقدم الى منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بغداد، 27/تشرين الاول/2022
- رشا خالد شهاب، الموازنة الحساسة للمساواة والعدالة بين الجنسين ،أداة للإصلاح والتغيير للموازنة العامة، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 2016.
- د . هديل رزق واخرون ، الموازنة المستجيبة للمساواة والعدالة بين الجنسين في الواقع الفلسطيني ، سلسلة منشورات مفتاح . فلسطين ، ٢٠٠٧
- فاطمه البصمه وايمان عبد المجيد ، اللطار العام لمؤشرات وتدخلات نحو المساواة والعدالة بين الجنسين ضمن استراتيجيات ومواردات الهيئات المحلية ، سلسلة منشورات مفتاح . فلسطين . ٢٠١١ .
Katrin Schneider , Manual for Training on Equality Responisve Budgeting . GTZ , Eschborn , 2006
- وزارة التخطيط ، التقرير الطوعي الوطني الثاني للعراق، 2021
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة 2021
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق 2021
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاءات التنمية البشرية، تقرير المرأة والرجل، 2021



منظمة تمكين المرأة

عنوان المنظمة
مكتب أربيل (المقر الرئيسي): شارع 120 متر، آزادي الجديدة، شارع R5،
مبنى 81 و 83

مكتب بغداد: الكرادة، ساحة الفتح مقابل المسرح الوطني، منطقة 904،
شارع 99، مبنى 62، الطابق الثالث

البريد الإلكتروني
info@weoiraq.org

رقم الهاتف
(+964) 750 229 2525

الموقع الإلكتروني
www.weoiraq.org

@weoiraq    